

الفصل الثانى

حاجة المجتمع المصرى لتحسين عائد محو الأمية فى ضوء التحديات الراهنة

- مقدمة.

أولاً: الاتجاهات العالمية والمعاصرة فى مجال محو الأمية من خلال المؤتمرات الدولية.

ثانياً: تحسين عائد جهود محو الأمية فى ضوء التحديات العالمية.

ثالثاً: الواقع المصرى والتحديات المحلية للارتفاع بعائد محو الأمية.

- الواقع المصرى للحملة القومية لمحو الأمية وتعليم الكبار.

- حجم الأمية فى المجتمع المصرى.

- الأمية من خلال السياق المجتمعى.

- معوقات محو الأمية فى المجتمع المصرى.

الفصل الثانى

حاجة المجتمع المصرى لتحسين عائد محو الأمية فى ضوء التحديات الراهنة

مقدمة:

فى إطار ما تسعى إليه الدراسة الحالية بفصولها المختلفة لاستجلاء جوانب المعوقات التى تجابهها العملية التعليمية بفصول محو الأمية فى جمهورية مصر العربية، هناك ثمة تساؤل يفرض نفسه حول حاجة المجتمع المصرى فى الآونة الحالية للارتفاع بعائد المجهودات المبذولة فى مجال محو الأمية، وبالقيمة التى يمثلها هذا الارتفاع، بالنظر إلى ظروفه الحاضرة، وما يوجهه من تحديات. وهذا هو ما تتجه الدراسة إلى تحقيقه من خلال الفصل الحالى (الثانى).

ولتحقيق الهدف من هذا الفصل، هناك ثلاث نقاط رئيسية يقتضى الأمر تناولها:

الأولى: وتتعلق بالاتجاهات العالمية والمعاصرة فى مجال محو الأمية وتعليم الكبار من خلال المؤتمرات الدولية التى تعقد فى هذا المجال بدءاً من مؤتمر ألسينور (١٩٤٩)، ومروراً بمؤتمر مونتريال (١٩٦٠) ثم مؤتمر طوكيو (١٩٧٢) ثم مؤتمر باريس (١٩٨٥) وصولاً إلى المؤتمر الأخير، مؤتمر هامبورج (١٩٩٧).

الثانية: وتتعلق بالتحديات التى يواجهها المجتمع المصرى عالمياً، وما تفرضه هذه التحديات من أمور ذات صلة بشكل مباشر أو غير مباشر بالارتفاع بعائد محو الأمية.

الثالثة: وتتعلق بالواقع المصرى والتحديات المحلية التى تواجه الجهود المبذولة للقضاء على الأمية.

وتجيب النقاط الثلاث على التساؤل المطروح، والذى أشرنا إليه، فيما يتعلق بالقيمة التى يمثلها الارتفاع بجهود محو الأمية للمجتمع المصرى، باعتبارها مدخلاً طبيعياً لتناول ما يعترى العملية التعليمية بفصول محو الأمية من معوقات، وأساليب مواجهة هذه المعوقات بما يودى إلى الارتفاع بالعائد، وتحسين جودته.

ويتناول الفصل فيما يلى النقاط الثلاث بشىء من التفصيل.

أولاً: الاتجاهات العالمية المعاصرة فى مجال محو الأمية من خلال المؤتمرات الدولية:

لقد تداعت المؤتمرات الدولية حول تعليم الكبار، منذ الحرب العالمية الثانية وهيئة اليونسكو تنظم مؤتمراً حول تعليم الكبار مرة كل عشر سنوات تقريباً. وتتولى هذه المؤتمرات وضع الخطط لتحقيق تحسن نوعى وتحسن كمى على المستوى القومى، كما تتولى هذه المؤتمرات تقويم الإنجازات ودراسة الحاجات والمشكلات فى مجال تعليم الكبار وذلك من خلال الجهاز الدولى للمشاورات والمعونة المتبادلة على السواء. وبفضل عقد تلك المؤتمرات وما اتخذته من قرارات وتوصيات أصبح تعليم الكبار فى بلدان عديدة مكملاً للنظام التربوى.

عقد أول مؤتمر دولى من نوعه حول تعليم الكبار فى ألسينور بالدانمرك عام ١٩٤٩، وجاء المؤتمر بعد الحرب العالمية الثانية وما صاحبها من غضب وتدمير وانحلال، وكانت مشكلات ما بعد الحرب والتعمير وإجادة تربية الناس هى الشغل الشاغل للمؤتمرين، لذلك كان موضوع "تربية الكبار" هو الموضوع الرئيسى للمؤتمر. ونظر إلى تعليم الكبار على أنه "إشباع حاجات وآمال الكبار فى شتى صورها. ووضع المؤتمر أهدافاً لتعليم الكبار فى مقدمتها تحقيق العدالة الاجتماعية بين الناس، وتنمية التفاهم العالمى، ووضع حد للتباين بين القلة المتقفة وبين الجماهير، وتنمية شعور الفرد بالانتماء إلى المجتمع فى عصر اضطرت فيه القيم التقليدية.

- وحدد المؤتمر المهام الواجب تحقيقها فى ميدان تعليم الكبار، وتلك المهام هى:^(١)
- مساندة وتشجيع الحركات العاملة لإحداث وحدة ثقافية مشاعة، من شأنها أن تقضى على التعارض بين من اتفق على تسميتهم "بالجماهير" و"الصفوة".
 - بث روح ديمقراطية وإنسانية حقيقية.
 - إعادة الأمل والثقة بالحياة فى نفوس الشباب الذين بدأ اليأس يززع كيانهم ويفقدهم الاطمئنان وراحة البال.
 - إنعاش روح الجماعة، تلك الروح التى أحالت الانفجارات الذرية دعائمها، وكادت أن تأتى على أصولها.
 - تنمية الانتماء إلى جماعة بشرية عالمية.

(١) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المفهوم الحضارى للأمية، الجهاز العربى لمحو الأمية وتعليم الكبار،

- ومن الواضح أن الهدف الرئيسي للمؤتمر دار حول الوصول بتعليم الكبار كوسيلة لتحقيق التربية الأساسية Basic Education للمواطن التي من بينها محو الأمية، للمساهمة في إزالة جو التوتر العام بين الناس بعد الحرب العالمية الثانية، والتي تجعله قادراً على ممارسة أدواره المختلفة في المجتمع، أي يتضح لنا مدى أهمية تعليم الكبار والتركيز على محو الأمية للتغلب على الظروف المجتمعية التي واكبت تلك الحقبة الزمنية.

- وعقد المؤتمر الدولي الثاني لتعليم الكبار في مونتريال بكندا عام ١٩٦٠ ودارت مناقشاته حول "تعليم الكبار في عالم متغير".

وأعلن رجال تعليم الكبار المجتمعون في مونتريال أن الحاجة إلى تعليم الكبار قائمة في كل مكان باعتباره: (١)

أ - عاملاً حيوياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لكافة الشعوب.

ب- عملية ضرورية لازمة لتطبيق مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حيث أثار قضية عدم المساواة، إذ أنه من المفروض أن تكون هناك مساواة في الثقافة والتعليم والفرصة الاقتصادية بغض النظر عن العنصر والجنس أو الجنسية أو الديانة، كما ينبغي القضاء على الفوارق القائمة بين الريف والحضر، وبين الرجل والمرأة.

ج- وأحد الشروط اللازمة لتدعيم العلاقات السلمية بين دول العالم.

وفي هذا المؤتمر ولدت فكرة الحملات العالمية لمحو الأمية، ونجد التركيز في هذا المؤتمر على محو الأمية وتعليم الكبار "في عالم متغير" من منطلق ما للتقنية والعلوم العصرية من فاعلية للقضاء على اليأس والجهل، وهو الذي حدا بالمؤتمرين في مونتريال أن يجعلوا من أهداف تربية الكبار مساعدة الناس على رؤية العالم العصري في الحالة التي هو عليها، والتركيز على حملات محو الأمية لمساعدة الكبار على أن يفهموا، أنه لا يستطيع أحد أياً كان، أن يتصور بوضوح، ما سيكون عليه عالم الغد، وإن كل ما نعرفه، هو أنه سيكون مغايراً لعالمنا الحاضر، وأدى المؤتمر إلى ظهور توجه قوى لجعل التعليم وسيلة للتحرر المعرفي والاجتماعي والسياسي، وأن يكون محو الأمية إحدى الوسائل القوية في إحداث التحرر، ولهذا كان مؤتمر مونتريال له السبق في التأكيد على جعل التعليم المستمر مدى الحياة هدفاً لتعليم الكبار. وهكذا نجد أن الهدف من مؤتمر مونتريال ومناقشاته دارت في سياق عالمي مجتمعي مما أدى إلى توسيع مفهوم تعليم الكبار بجعل

(١) هـ. س. بولا، تعليم الكبار: اتجاهات وقضايا عالمية، ترجمة عبد العزيز بن عبد الله السنبلي، وصالح عزب،

محو الأمية بديلا للتعليم المدرسى للمحرومين منه وأبرز دور تعليم الكبار فى مواجهة أوجه قصور التعليم النظامى المدرسى وهى خطوة ثورية تحسب لهذا المؤتمر.

ومن منظور مؤتمر طوكيو ١٩٧٢ تحت عنوان "تعليم الكبار فى إطار التعليم مدى الحياة" أبرز المؤتمر دور تعليم الكبار فى تحقيق مزيد من تكافؤ الفرص التعليمية، وخاصة بالنسبة للذين فاتتهم فرص التعليم أو فاتوها بسبب أوضاعهم الاقتصادية أو الاجتماعية أو الجغرافية أو العمرية أو غير ذلك من الأسباب، تأهिला لهم وإعدادهم للمشاركة فى الحياة بصورة إيجابية.

أطلق المؤتمر صفة "المنسيين" على الناس غير المتعلمين من الكبار الذين كاد المجتمع أن ينسى وجودهم، بسبب مواقعهم فى قاع الحياة الاجتماعية، إن هؤلاء الكبار الذين هم أشد الناس حاجة إلى التعليم قد طال إهمالهم، إنهم الناس المنسيون، وجعل المؤتمر المهمة الرئيسية لتعليم الكبار فى العقد الثانى للتنمية التى تتولاها الأمم المتحدة، هو البحث عن هؤلاء المنسيين والسعى إليهم والعمل على خدمتهم".^(١)

ونجد أن مؤتمر طوكيو صيغت أهدافه ودارت مداولاته فى السياق العالمى حيث أن تعليم الكبار ومحو أميتهم أداة قومية لتسجيع وتنظيم التغيير الاجتماعى والاقتصادى، وليس مجرد رفاهية للإنسان، واستحوذت مشكلة الأمية على قدر كبير من الاهتمام فى مناقشات ذلك المؤتمر، ودعا إلى تحقيق المجتمع "المعلم المتعلم" والتركيز على الإنسان كل الإنسان عن طريق محو أميته واكتسابه المهارات والمعارف التى تكسبه القدرة على العمل المنتج عقليا أو يدويا، والتنمية المتكاملة لشخصيته.

وقد أعلن المؤتمر أن محو الأمية حجر الزاوية فى تعليم الكبار، وبالتالى فى التعلم مدى الحياة، وأنه بدون تحقيق محو الأمية لن يستطيع الأشخاص الذين يزرعون تحت كاهل الأمية أن يصبحوا عوامل نشطة فى بناء مجتمعهم على نحو أفضل.

اعتبر مؤتمر باريس ١٩٨٥^(٢) محو الأمية حقا من الحقوق الأساسية للفرد، وواجبا أساسيا على الدولة، غايتها مساعدة المتحرر من الأمية على المشاركة فى تنمية مجتمعه وتجديد بنائه بالصورة التى تخلق لديه الحوافز الاجتماعية والثقافية التى تدفعه لمواصلة التعلم، وتحسين نوعية

(١) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المفهوم الحضارى للأمية، مرجع سابق، ص ١٣٤.

(٢) هـ. س. بولا، مرجع سابق، ص ٧١: ٧٢.

الحياة، واعتبار محو الأمية مفهوما حضاريا، وميز المؤتمر بين أميتين: أمية وظيفية وأمية اجتماعية. وينبغي على محو الأمية الوظيفي فضلا عن غرسه في الدارسين مهارات التعلم، أن يساعد العمال على تحقيق قدر أكبر من إجابة فهمهم، وزيادة معلوماتهم النظرية والتطبيقية، وتحقيق تقدمهم في أعمالهم. أما محو الأمية الاجتماعية فينبغي أن يكون وسيلة لتحقيق قدر أكبر من إجابة الكلمة المكتوبة. فأعلن تركيزه على محو الأمية وضرورة أن تحتل محو الأمية الموقع الرئيسي في عمليات تعليم الكبار خاصة في الدول النامية، بمعنى أنه يصبح مبدأ "تعليم الكبار مصحوبا بمحو الأمية" وهو المبدأ المعمول به إلى يومنا هذا. وفي السياق المجتمعي اعتبر المؤتمر محو الأمية شرطا أساسيا لإنجاز التنمية الوطنية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والتنمية المحلية، والتنمية الذاتية الكاملة للأفراد ولتحسين نوعية حياتهم، حيث أعلن المؤتمر "الحق في التعلم الذي يشمل فيما يشمله، الحق في ممارسة القراءة والكتابة". إذ أكد المؤتمر بوضوح أن الحق في التعلم ليس مجرد أداة للتنمية الاقتصادية، بل يجب الاعتراف به حقا من الحقوق الأساسية للإنسان، وأن هذا الحق يشمل صراحة الأميين الكبار الذين لم تتح لهم لسبب أو لآخر حتى فرصة دخول حجرة دراسية.

وأخيرا عقد المؤتمر الدولي الخامس لتعليم الكبار في هامبورج بألمانيا عام ١٩٩٧^(١) متخذا شعاره "تعلم الكبار: مفتاح للقرن الحادي والعشرين" لي طرح علينا تحديا واضحا. إنه يوصى بالتفاؤل في نهاية قرن مطبوع باضطرابات عميقة، ليؤكد القناعة بأن قدرة التعلم عند الكبار أمر جوهري في التحدي المطروح عليهم لتشكيل القرن الجديد.

وأنه إذا كان مفتاح التنمية الدائمة التي تضمن بقاء البشرية كامنا في إبداعية المواطنين، فإن تعلم الكبار يغدو أحد المداخل الرئيسية إلى القرن الحادي والعشرين. وتحددت أهداف المؤتمر كالتالي:

- الاعتراف بالأهمية الفائقة لتعليم الكبار وتدريبهم.
- تشجيع حصول التزامات في العالم أجمع لصالح حق الكبار في التعلم.
- تبادل الخبرات حول البرامج الحالية والتحسينات الضرورية.
- اقتراح خطط وأولويات للمستقبل، وتبني إعلان حول تعليم الكبار وخطة عمل للمستقبل.
- تدعيم التعاون الدولي.

(١) Fifth International Conference On Adult Education, Confinteav, Agenda For The Future Of Adult Learning, Congress Centrum Hamburg, Hamburg-14-18 July 1997, Hamburg 1997, P 1-3.

- لقد اندرجت تلك الأهداف فى سياق المبادرات طويلة الأجل للأمم المتحدة: إعلان جومتين حول التربية للجميع وإطار العمل (١٩٩٠)، العقد العالمى لليونسكو حول التنمية الثقافية (١٩٨٨-١٩٩٧)، عقد برنامج الأمم المتحدة للإنماء من أجل التنمية العالمية (١٩٩١-٢٠٠٠)، مؤتمر ريو حول البيئة (١٩٩٢)، المؤتمر الدولى حول سكان العالم فى القاهرة (١٩٩٤)، مؤتمر قمة التنمية الاجتماعية (١٩٩٥)، المؤتمر العالمى للمرأة بكين (١٩٩٥) واللجنة الدولية حول التربية للقرن الحادى والعشرين ١٩٩٦.

- وقد أشار إعلان هامبورج الصادر عن المؤتمر الدولى الخامس لتعليم الكبار إلى: (١) إن تعلم الكبار يحزر طاقات الرجال والنساء، ويطلق العنان لقدراتهم الإبداعية، ويعتبر نتيجة للمواطنة الفاعلة، وشرطا لازما للمشاركة الكاملة فى حياة المجتمع فى آن واحد. وأنه لا غنى عن تعلم الكبار فى السعى إلى بناء مستقبل أفضل وفى ثراء للإنسانية.

- أنه يجب استجلاء إمكانات تعلم الكبار وآفاقه بوصفه نشاطا يندرج بصورة إجمالية ودينامية فى إطار التعلم مدى الحياة.

- أنه لا يمكن التوصل إلى تنمية مستدامة ومنصفة إلا من خلال تحقيق تنمية محورها الإنسان، وأن بقاء البشرية يقتضى أن يشارك الرجال والنساء مشاركة فعلية ومستتيرة فى شتى مناحى الحياة.

- وإذا كان تعليم الكبار - كما عرضنا له من خلال المؤتمرات الدولية التى عقدت حول تعليم الكبار - تتسع مفاهيمه وتتحدد مجالاته وبرامجه وأنشطته فإنه كما رأينا تتصبب أنشطته الرئيسية فى الدول النامية على محور الأمية باعتبارها مشكلة رئيسية تواجه هذه الدول، وتحول دون تقدمها وقد آلت جميع المؤتمرات الدولية جهودها لإزاحة آفة الأمية من العالم وأصبح إبراز أهمية تعليم الكبار مهارات القراءة والكتابة، قصد تحقيق التعليم المستقل وتزويد الناس بالقدرة على التطبيق الأصيل للأفكار من المهام الأساسية لتعليم الكبار. وبمعنى آخر يجب تمكين الكبار من القدرة على "معرفة كيف يتعلمون" حتى يتمكنوا من حل رموز "الكلمة" و"العالم" على السواء. (٢)

- وعبر انعقاد تلك المؤتمرات الدولية حول تعليم الكبار نلمس التحول النوعى لحركة تعليم الكبار من حيث فلسفة، وأهداف ومضامين تعليم الكبار وأهمية الاهتمام بتعليم فئة الكبار فى أى

(١) المرجع السابق، ص ٧.

(٢) نبيل عامر صبيح، تعليم الكبار: استعراض تاريخى، علم تعليم الكبار كتاب مرجعى، تونس، ١٩٩٨. ص ٦٦.

مجتمع كان وخاصة المجتمعات النامية لما للكبار من دور مؤثر فى عملية التنمية، فبرزت فكرة "تعليم الجماهير" فى الأربعينات إلى أن تطورت إلى "التربية الأساسية" ثم إلى تنمية المجتمع، والتعليم الوظيفى ثم التعليم المستمر وأخيرا التعليم مدى الحياة لأجل التنمية المستدامة. وقد جاءت هذه التحولات نتيجة التمازج الإنسانى والاحتكاك الدولى الذى شهدته المؤتمرات الدولية لتعليم الكبار. فأين كان مفهوم "التربية الأساسية" Fundamental Education تركيزا على محو الأمية قبل مؤتمر ألسينور ١٩٤٩؟، وأين كان موقع مفهوم التعليم مدى الحياة. وولادة فكرة الحملات العالمية لمحو الأمية قبل مؤتمر مونتريال ١٩٦٠؟ وهى مؤتمر طوكيو ١٩٧٢ المسرح لتعليم الكبار لكى يتطور ويتوسع ويؤدى دورا ذا أهمية حاسمة فى إعادة تشكيل المجتمع "المعلم المتعلم"، ومنح أولوية كبرى لمساعدة المحرومين من التعليم. ونجد مؤتمر باريس ١٩٨٥ وهدف توزيع الفرص العادلة وجعل التعليم حقا وواجبا، وجعل مبدأ تعليم الكبار مصحوبا بمحو الأمية فى البلاد النامية. واعتبر محو الأمية شرطا أساسيا لإنجاز التنمية المجتمعية الفعالة، والتنمية الذاتية الكاملة للأفراد ولتحسين نوعية حياتهم وأوصى بتنسيق التخطيط لمحو الأمية- فى المجتمعات التى تنتشر فيها الأمية- مع التخطيط لتحقيق فرص الاستفادة من التعليم الأساسى فى إطار تحقيق ديمقراطية التعليم وبما يؤدى إلى القضاء على الأمية فى مناهجها الأصلية. وأخيرا مؤتمر هامبورج ١٩٩٧^(١) ليشدد على أن تعليم الكبار سيكون إحدى القضايا الحاسمة فى القرن الحادى والعشرين، حيث التوسع اللانهائى للمعارف وقدرة البشر المحدودة على استيعابها وكانت أولى المقترحات المبدئية لبداية حوار مفتوح فى هذا المؤتمر هى الرؤية الموسعة لتعليم الكبار حيث يمتد ليشمل محو الأمية، والتعليم الوظيفى، الدراسات التكميلية، البيئية والصحية، والاتصال، وإحياء الثقافة الشعبية الخ موضحا أن لتعليم الكبار أثره على جميع أوجه الحياة، فهو الذى يوثق العلاقات الإنسانية فى مواقع العمل وفى المجتمعات وعلى مستوى الفرد لتحسين نوعية الحياة التى يحيها فى ظل المتغيرات العالمية المتلاحقة فى عصر العولمة.

فى ظل تحديات الألفية الثالثة يمكن التشديد على أهمية تعليم الكبار، وفى دفع وتعزيز هذا النوع من التعليم من أجل مشاركة الكبار فى التنمية المستدامة لتحسين نوعية حياتهم. لا بد لتعليم الكبار أن تمتد نظراته المستقبلية، ليضع فى اعتباره ما سيأتى به القرن المقبل من تحديات فى كافة الجبهات، من بينها "التوسع اللانهائى للمعارف وقدرة البشر المحدودة على

(١) اليونسكو، المؤتمر الإقليمى التحضيرى للمؤتمر الدولى الخامس حول تعليم الكبار ١٩٩٧، مرجع سابق،

استيعابها. وأن يضع فى اعتباره أيضا الإمكانيات التى يتيحها التقدم العلمى فى مختلف المجالات، ومن بينها التطور المذهل فى تقنيات المعلومات ووسائل الاتصال، وإمكاناتها فى تيسير التواصل بين البشر، وانعكاسات تلك التحديات على تعليم الكبار بوضعه الراهن، وقدرته على مواجهة تحديات القرن الحادى والعشرين.^(١)

وترى اللجنة الدولية المعنية بالتربية للقرن الحادى والعشرين برئاسة (جاك ديلور) فى هذا السياق "أن التعلم مدى الحياة سيكون إحدى سبل مواجهة تحديات القرن الحادى والعشرين" وترى أن المجتمعات كافة، على تنوع ثقافاتهما، ونظم التنظيم الاجتماعى فيها "إذ تبنى على الدعامات الأربع التى يبنى عليها التعليم (التعلم لنكون، وتعلم كيف نعرف، وتعلم كيف نعمل، وتعلم العيش معا) تتشد السعى إلى بلوغ اليوطوبيا التى لا يترك فى ظلها، دون استغلال، أى من المواهب المخبأة داخل كل شخص، شأن الكنز المكنون".^(٢)

وبالنظر إلى آفاق المستقبل فى إطار التحديات العالمية للقرن الحادى والعشرين تبرز حاجة مجتمعنا المصرى لتجاوز التخلف إلى التقدم بمعدلات أسرع وأكبر لا سبيل لنا إلا بالتنمية المستدامة، ومن المعروف أن بلوغ هذه التنمية المستدامة رهن أولا وقبل كل شئ بالحالة التعليمية للكبار فى مجتمعنا، حيث تعتبر القوى البشرية فى مجتمعنا هى أعظم القدرات، وطاقة لا مثيل لها وهذا لن يتأتى إلا بمحو أمية الكبار لجعلهم قوى فاعلة بدلا من أن يكونوا قوى معوقة، حيث تعد الأمية عقبة عثرة فى سبيل تحقيق التقدم المنشود ونهضة مجتمعنا.

ومن الطبيعى أنه لكل مجتمع من المجتمعات اليوم مجموعة من المشاكل التربوية الخاصة به، وتكاد الأمية تكون مركزا للجدال المتعلق بسياسة التربية فى تلك المجتمعات خاصة المجتمعات النامية حتى أصبحت حملات محو الأمية جزءا مركزيا من برامج حكوماتها، توضع لها الاستراتيجيات، وتخط الخطط، وتنفذ البرامج، وترصد لها الميزانيات، وتشخذ الهمم لمحو وصمة الأمية العالقة بها، ومهما تكن الصعوبات التى تواجه تلك الحملات فلا يمكن لأحد أن يشكك فى الأهمية المتزايدة للتعليم فى عالم يزداد فيه الإعلام والتواصل ترابطا وتشعبا.

- إن الحقيقة تظل قائمة وهى أن كل بلد نام يؤمن بأن الأمية عقبة على طريق صبغ أى أمة بالصبغة العصرية. وعلى كل فإن المشاركة الفعلية للكبار فى بناء مجتمعاتهم صعبة، إن لم

(١) المرجع نفسه، ص ١٨.

(٢) جاك ديلور وآخرون، التعلم ذلك الكنز المكنون، تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتربية للقرن الحادى والعشرين،

تكن مستحيلة في معظم البلدان النامية، بسبب الأمية التي تشكل عقبة كبرى فى سبيل نقل الأفكار والرموز، حيث أن محو الأمية وسيلة لتحقيق حياة أفضل وليست غاية فى حد ذاتها.^(١) ويذكر بولا^(٢) أن BHOLA أن البلدان النامية تميل إلى اعتبار تعليم الكبار أداة قومية لتشجيع وتنظيم التغيير الاجتماعى والنمو الاقتصادى.

وتمثل محو أمية الكبار فى مجتمعنا المصرى مطمحا ومجموعة من الممارسات البشرية الضاربة، وهى تكتسب من هذا التواجد بعدا اجتماعيا وسياسيا ترتبط بالدور الذى يلعبه الكبار فى المجتمع المصرى ونحن على مشارف القرن الحادى العشرين، حيث يشير التعداد الأخير للسكان والإسكان (١٩٩٦) أن شريحة الكبار فى مصر - ١٥ سنة فأكثر - يصل تعدادها ٣٨,٥٠٠,٠٠٠ نسمة، تصل نسبتهم إلى أكثر من ٦٥% من إجمالى تعداد السكان،^(٣) وتمثل فئة الكبار القوى التى يقع على عاتقها مسئولية العمل والإنتاج، والتفكير والإبداع من أجل تقدم المجتمع وتنميته. - ويصبح ما يتلقاه هؤلاء الكبار من تعليم وتدريب، قضية لها خطرها بالنظر إلى ما يمكن أن يحصلوه من معارف، وما يكتسبوه من مهارات، وما يتزودون به من اتجاهات، من خلال الأنظمة التعليمية المختلفة المتاحة لهم، ومن بينها أنظمة التعليم غير النظامى للكبار Non- Formal Adult Education التى تنعكس بصورة أو أخرى، على مسيرة التنمية فى المجتمع.^(٤)

ثانياً: تحسين عائد جهود محو الأمية فى ضوء التحديات العالمية:

بالنسبة للتحديات العالمية التى يواجهها المجتمع المصرى فى الآونة الأخيرة ظاهرة العولمة، وما أحدثته من تغييرات حتى أصبح العالم بالفعل قرية صغيرة حيث يعيش المجتمع الإنسانى المعاصر ثورة هائلة على مختلف الأصعدة وعمليات تغيير وتغيير، نوعية وكمية، جذرية ومتواصلة شاملة لكافة مكوناته وخصائصه الحضارية من بيئية وطبيعية، وأحوال سكانية، ونظم

(١) جون لو، تعليم الكبار منظور عالمى، المركز الدولى للتعليم الوظيفى للكبار فى العالم العربى، سرس الليان، ١٩٧٨، ص ٨٢: ٨٥.

(٢) هـ. س. بولا، تعليم الكبار اتجاهات وقضايا عالمية، مرجع سابق، ص ١٦.

(٣) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لعام ١٩٩٦، ص ١/١٣.

(٤) سعيد جميل، الكبار والتعلم المستمر مدى الحياة فى السياق المجتمعى المصرى، فى تطوير بعض أنظمة تعليم الكبار لتهيئة الدارسين للاستمرار فى التعلم مدى الحياة، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، ١٩٩٨. ص ١٥.

ومقواملة شاملة لكافة مكوناته وخصائصه الحضارية من بيئية وطبيعية، وأحوال سكانية، ونظم وأنساق اجتماعية، واقتصادية، وثقافية، وسياسية غيرها وفي مقدمة العوامل التي جرت العالم إلى هذه المتغيرات ظاهرة العولمة التي كانت سببا في خلط الكثير من الأوراق مع بعضها. وتعليم الكبار كظاهرة تربوية تحتاج عند التعامل معها إلى ضرورة ربطها بكل ما يحيط بها من قضايا وظواهر أخرى تؤثر فيها وتتأثر بها، ويصبح هذا أمرا حتميا بالذات إذا كانت الظواهر الأخرى المحيطة كالإقتصاد والسياسة والثقافة والجوانب الاجتماعية والبيئية تشهد تغيرات جذرية، وربما يكون لهذه التغيرات مطالب غير محدودة لدى تعليم الكبار لا بد عليه الوفاء بها تجاه تلك الجوانب المجتمعية سواء حاليا أو مستقبلا.^(١)

فلقد تنبعت كل دول العالم ومن بينها الدول النامية إلى الكيفية التي سيعدون بها أبناءهم تربويا وتعليميا خلال الألفية الجديدة بما تحمله من تغيرات وتطور في شتى مناحي الحياة وما يستتبعها من توتر وأزمات، وما تفرضه من آثار تتفاعل معها العوامل المجتمعية المحلية لكل بلد منها وفقا لظروفها المجتمعية ومشكلاتها. فكلمة عولمة^(٢) قد توحي بمعنى مشاركة البشرية جمعاء في الظاهرة على نحو يفيد الكل ولو بمستويات شديدة التفاوت، إن أهم ما يتسم به عالم اليوم هو التداخل والتشابك الواضح والمتزايد لأمر الإقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك، دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية والتضاريس الجغرافية للدول ذات السيادة أو انتماء لوطن محدد أو لدولة معينة ودون الحاجة لإجراء حكومي.

واعتبارا من أن التعليم يعد هو الطريق الأساسي لأى تقدم حقيقى، فإن الجديد فى السنوات الأخيرة ونحن على مشارف قرن جديد^(٣) هو تزايد الإدراك بأن المسألة ليست أى تعليم، وإنما الذى أصبح مطلوباً هو "تعليم" من نوع جديد، يهين الفرد والمجتمع لحقائق وديناميات العصر الجديد، عصر الثورة التكنولوجية الثالثة، عصر التغير المتسارع، عصر الانفتاح الإعلامى الثقافى الحضارى العالمى، عصر تغير الأهمية النسبية لقوى وعلاقات الإنتاج.

(١) طلعت عبد الحميد، موجبات إجرائية لسياسات تعليم الكبار فى الدول العربية ٢٠٠٠-٢٠١٥، المؤتمر الإقليمى حول التعليم للجميع، القاهرة، ٢٤-٢٧ يناير ٢٠٠٠. ص ١: ٢.

(٢) إسماعيل صبرى عبد الله، توصيف الأوضاع العالمية المعاصرة، أوراق مصر ٢٠٢٠، منتدى العالم الثالث، مكتب الشرق الأوسط، القاهرة، ٢٠٠٠. ص ٧: ٨.

(٣) سعد الدين إبراهيم، مستقبل النظام العالمى وتجارب تطوير التعليم، منتدى الفكر العربى، عمان، ١٩٨٩.

فمن خلال التطور التكنولوجي الهائل والسريع، أصبحنا نعيش عصر المعرفة ويتزايد دور المعرفة والاستخدام الأمثل للمعلومات المتدفقة التي تحتاج إلى تنظيم سريع ومستمر لمن يريد أن يستخدمها وهو محك التقدم في القرن القادم. وهذه الثورة التكنولوجية تعتمد أساساً على العقل البشري إذا أحسن إعداده تربوياً وتعليمياً.

والتغير الاجتماعي المتسارع يعد إحدى سمات القرن القادم، وهو يعنى أن المؤسسات والأنساق والقيم والعلاقات الاجتماعية ستكون عرضة للتبدل والتغير السريع ولا يمكن للفرد والمجتمع أن يتكيف إلا إذا كانا مسلحين بنوع من التعليم والتفكير ويقع هذا العبء على النظام التعليمي، سواء كان تعليماً نظامياً أو غير نظامياً يساعد الأفراد ويعددهم لتقبل التغير والتكيف له.

والانفتاح الإعلامي الثقافي الحضاري العالمي الذي ليس له حدود في ضوء ثورة الاتصالات جعل العالم مغطى بشبكة كثيفة من المعلومات تعبر الحدود بلا قيود، برسائلها ومضامينها الوافدة من مجتمعات وثقافات مغايرة.

ويكون التحصين لمواجهة هذا التدفق السريع بل والأنى هو وعى الفرد والمجتمع، وقدرتهما على الفرز والاختيار من بين ما يتساقط عليه، وهذه المهمة تتطلب نظاماً تربوياً من نوع جديد ويقع العبء الأكبر على النظام التعليمي ليتسلح الأفراد بالتفكير الواعي والقدرة على النقد والاختيار إذا كان لهذا المجتمع أن يحافظ على هويته الحضارية والقومية.

وإن تغير الأهمية النسبية لقوى وعلامات الإنتاج، ستعنى نهاية التمييز بين العمل اليدوي والعمل العقلي، أو بين الإدارة والعمل أو بين الإنتاج والتجارة والخدمات.

ومن خصائص العصر الجديد-عصر العولمة- تتحدد ثلاثة منطلقات:^(١)

أولها: أن العالم يتجه إلى مزيد من الترابط والتداخل والتشابك بفعل عدد من التطورات العلمية والتكنولوجية الأمر الذي يترتب عليه وجود بعد "عالمي" للمشاكل "المجتمعية" أو الإقليمية، كما يتطلب ضرورة البحث عن حلول وسياسات لهذه المشاكل تأخذ في اعتبارها البعد "العالمي" أو "الكوني".

ثانيهما: إنه في هذا السياق، فإن الثروة الحقيقية لأية أمة أو مجتمع تكمن في قدرات مواطنيها وفي مستوى إدراكهم العلمي وقدراتهم التكنولوجية ومعارفهم عما يحدث في العالم المحيط بهم ومشاركتهم فيه.

(١) المرجع السابق. ص ٢٥.

ثالثهما: وهو يترتب على ما تقدم أن أى حديث عن المستقبل لا بد أن يخلل التعليم فيه جزءاً أساسياً. فالتعليم هو وسيلة إعداد البشر وتزويدهم بتلك القدرات والمهارات اللازمة لمواجهة تحديات المستقبل.

وفى سياق هذه المنطلقات تتبلور تحديات النظام العالمى الجديد وانعكاساتها على المشكلات المجتمعية تأثيراً وتأثراً. وتبرز مشكلة الأمية فى مجتمعنا المصرى وتقف حجرة عثرة فى سبيل خطواتنا نحو التقدم متخذين السبيل فى التنمية المستدامة تركيزاً على نوعية الثروة البشرية ونوعية التعليم المقدم للمواطنين، وفى هذا المضمار يصبح للتعليم غير النظامى دور تنموى تجاه الكبار ممن فاتتهم فرصة التعليم.

وإن وجود تحديات وإشكاليات مصاحبة للعولمة، تتمثل فى تحديات تحقيق عدالة اجتماعية، تحقيق عدالة التنمية، وتحديات تنشئة بشرية تسهم فى العيش المشترك، وفى سلام لكل سكان الكوكب^(١).

فرضت الأنظمة الاقتصادية العالمية الحالية العديد من التحولات نتج عنها: التنافسية، الجودة الشاملة، التحديات التكنولوجية، التخصص، الانفتاح، وإعادة التكييف الهيكلى، اتجاه العالم إلى تكوين التكتلات الاقتصادية العملاقة، والشركات متعددة الجنسيات، الاندماج، وهذه أفرزت العديد من التحديات:

- لقد اضطر نشوء السوق الاقتصادية العالمية كل بلد أن يحافظ على مركز تنافسى يجعله يعلق أهمية قصوى على نوعية الموارد البشرية، ويعجل بالنهوض بالمستويات العامة لتعليم الكبار من سكانه، ويجعل من ضرورة توفير تعليم الكبار ضرورة تمس إليها الحاجة اليوم أكثر من أى وقت مضى.^(٢)

- التطور السريع للتكنولوجيات الجديدة للمعلومات ووسائل الاتصال بدأ على أثرها الكبار يدركون بشدة ما تعنيه الحياة فى مجتمع المعلومات حيث الاختيار من بينها لا تحده حدود، وأصبح اختيار المعلومات وتفسيرها وتطبيقها مهارة بشرية لا غنى عنها، ولا غنى عن تعليم الكبار فى سبيل تحقيق ذلك.

(١) طلعت عبد الحميد، مرجع سابق. ص ٨٠.

(٢) المؤتمر الدولى الخامس لتعليم الكبار هامبورج ١٩٩٧، مرجع سابق. ص ٤.

- نتيجة الأخذ بسياسات إعادة التكيف الهيكلي في البلدان النامية- كأمر ضروري من وجهة نظر الجهات الدولية المانحة للقروض- فإن هذه السياسات لها من الآثار الجانبية التي سوف تزيد من درجات الحرمان البشرى في إشباع الحاجات الأساسية (الصحة والتعليم والغذاء والإسكان) لبعض الفئات مثل كبار السن، المرأة، الأطفال^(١) وفى هذا الصدد يصبح للتعليم غير النظامى ومؤسساته ممثلاً فى برامج تعليم الكبار ومحو الأمية دور تعويضى وتتموى تجاه هؤلاء المهمشين وخاصة الكبار منهم، لما لهم من عبء تحمل المسئوليات فى مجتمعاتهم.

- ونجد من بين المهتمين بأمور الاقتصاد والتنمية الحديث عن "الانفتاح" على العالم وتمجيد قوى السوق القادرة على تحقيق التوزيع الأمثل لموارد المجتمع على أوجه إنفاقه الاستهلاكي أو الاستثمارى دون حاجة إلى تدخل من الدولة، فنجد تصفية ضمانات استقرار العمالة باسم المرونة Flexibility، والتخلص من كثير من العاملين فى الحكومة والعمالة الخدمية فى الشركات باسم تصغير الحجم downsizing^(٢) هذا الاتجاه يؤدى إلى تسريح أعداد كبيرة من العاملين، وهو يتطلب تدريباً تحويلياً وتأهيلاً مهنياً يضمن حداً أدنى من المهن لهؤلاء حتى لا ينضموا إلى قوائم البطالة مع الأخذ فى الاعتبار أن الغالبية العظمى من هؤلاء أميون، ويصبح لزاماً على برامج محو الأمية أن تقابل هذه الاحتياجات الأساسية للأمينين الكبار من أجل تحقيق درجة مقبولة من الاستقرار المهنى والضبط والسلام الاجتماعى والسلوك الاجتماعى المقبول بعيداً عن الانحراف والعنف والإرهاب.

- مع إحلال المزيد من التكنولوجيا فى مجال العمل فإن الشركات وقطاع الأعمال يحتاج إلى نوع مختلف تماماً من القوى العاملة ذات المهارة المتنوعة والمتقدمة والقابلة للتطور باستمرار. وهذا من شأنه أن يغير من طبيعة مشكلة البطالة أو عدم التشغيل حيث يتجاوز المفهوم الكمي إلى المفهوم النوعى، حيث يتم تدريجياً اختفاء العمالة المعتمدة على المهارة الضعيفة، والقوة العضلية، لتحل محلها المهارة ذات المستوى المرتفع من العمالة المتخصصة.^(٣) حيث يصبح

(١) رمزى زكى، أنماط الإنتاج والتوزيع والاستهلاك السائد فى الوطن العربى وانعكاساتها على أوضاع التنمية البشرية، فى التنمية البشرية فى الوطن العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، فبراير ١٩٩٥. ص ٢٠٥.

(٢) إسماعيل صبرى عبد الله، مرجع سابق. ص ٧، ٨.

(٣) ألفن وهابى توفلر، نحو بناء حضارة جديدة سياسات الموجة الثالثة، ترجمة المركز القومى للبحوث التربوية، وزارة التربية والتعليم، القاهرة، ٢٠٠٠. ص ٨٠: ٨٢.

الاحتياج للعامل ذي المهارة العقلية القادر على اكتساب المعارف الجديدة والحديثة، القادر على فهم كيفية التعامل مع أدوات التكنولوجيا الحديثة وهذا لن يتأتى إلا عن طريق التعليم، فكيف للعامل الأمل من اكتساب تلك المعارف وتنمية مهاراته، وتوليد معارف جديدة لديه، وهو يقف عند دور المتلقى والمستقبل فقط.

- إن سرعة التغير التكنولوجي تجعل من المتوقع أن يغير المرء مهنته بل ومهاراته ثلاث أو أربع مرات طوال حياته، وهذا يتطلب تكيفات عديدة ثقافية وتنظيمية متجددة في مجتمع ما بعد الصناعة حيث يعتمد الإنتاج على المعلومات الكثيفة بدلاً من العمالة الكثيفة، في حين تعجز الحكومات في الدول النامية عن أن تستجيب لمتطلبات المهارة المتغيرة بشكل متلاحق.^(١) وهذا مرجعه تفشى الأزمة بين العاملين الكبار في تلك الدول النامية، وأنه لن يتأتى لهؤلاء العاملين الكبار المحافظة على وظائفهم أو مهنتهم إلا بالسعى إلى الحصول على المزيد من فرص التعلم لأجل العيش في سلام واستقرار، ولتعزيز تطلعاتهم إلى آفاق وظيفية أعلى لإثراء حياتهم في هذا العصر الذي يتسم بتغير في المفاهيم وبتبديل سريع للوظائف والمهن عبر عمر الإنسان الواحد.

- ونتيجة للتغيرات العالمية المتلاحقة، وسرعة المعلومات وتدفقها، والاستخدام المتزايد للتقانة، والتغير في المهارات التي تتطلبها المهن والوظائف الجديدة يصبح التعليم والتدريب، والتدريب التحويلي، والوظيفية لجميع المواطنين خاصة الكبار في المجتمعات النامية من المتطلبات الضرورية عند تناول مفهوم التنمية البشرية. "فإننا"^(٢) عندما نتحدث عن الأزمة في بلد نام، فهي تعنى الإشارة إلى معاني ودلالات مختلفة لذلك المفهوم في بلد صناعي متقدم أو بلد ما بعد صناعي، حيث تعد القوى البشرية هي الثروة الحقيقية للبلدان النامية ولا يمكنها تحقيق "التنمية البشرية" أو "التنمية المتواصلة، المستدامة دون إعداد واستثمار تلك القوى البشرية، إعداداً متسلحاً بالتعليم وتنمية المعارف لتوظيفها واكتساب المهارات اللازمة لإعداد الإنسان الفاعل في القرن المقبل.

- نجد على المستوى السياسي من تداعيات العولمة يبرز الحديث عن حقوق الإنسان، واعتبار التعليم كحق وواجب أساسي، والنظرة الواسعة لمفهوم تكافؤ الفرص ليشمل إتاحة فرص التعلم

(١) طلعت عبد الحميد، مرجع سابق، ص ٨٠-٨٢.

(٢) المرجع نفسه، ص ١١٧.

لهؤلاء الكبار المنسيين مع الأخذ فى الاعتبار البحث عن أفضل الطرق لتلبية احتياجات التعلم لهؤلاء الكبار المنتمين إلى جماعات أقلية لتمكينهم من أن يحيوا حياة كريمة وذلك لن يتأتى إلا بالتعامل مع الإنسان باعتباره ذاتاً وفاعلاً اجتماعياً له حقوق يجب أن تحترم مثل حقه فى التنمية، وبإشباع حقوقه الأساسية (الصحة والتعليم والغذاء والإسكان) كإنسان حر قادر على تقرير مصيره. وفى هذا الصدد يشير طلعت عبد الحميد^(١) أنه "يتعين علينا فى ظل التحديات الكوكبية الحادثة أن نتعامل مع الإنسان باعتباره ذات فاعلة اجتماعياً، كمصدر معرفة وناشط سياسى وعنصر فى معركة المبادرات، والتنافس بالأسواق) وليس مجرد مؤد لمهارة معينة يشغل مهنة، ويقف التدريب أثناء خدمته على مجرد ترقية مهاراته من أجل ضمان رخص المنتج الذى يقوم بإنتاجه دون الأخذ فى الاعتبار فلسفة التحولات التقنية المعرفية على المستوى العالمى، وما يترتب عليها من معايير الجودة، ونتعامل مع الجزئى فى إطار الكلى والعكس، والثقة فى المتعلم وقدراته سواء كان أمياً أمية صغرى (أبجدية) أم أمية كبرى (ثقافة علمية)، وبالتالي فإن التعليم والتدريب المستمرين هما البوابة الرئيسية للدخول فى السوق الكوكبى للأسباب التالية:-

أ - أن التعليم سوف يعطى الفرصة لحياة أفضل من خلال الحصول على وظائف أفضل مدى الحياة.

ب- أن التعليم يعتبر المتغير الرئيسى للتنافس بين المؤسسات فى سوق العمل الكوكبى الذى تزداد فيه أهمية الأعمال العقلية.

ج- أن التعليم هو الوسيلة الأساسية لحفاظ المجتمعات على استمرارها فى مناخ التنافس الدولى.

- وفى هذا الإطار يصبح التعليم للجميع ويصبح التعليم والتدريب عمليتين متصلتين مدى الحياة بوصفهما نشاطين عاديين من أنشطة الإنسان تؤهله للقيام بأدوار عديدة فى مختلف المجالات وفقاً لاختياراته هو، ومحتوى التعليم والتدريب لا يفصلان بين المعلومات والقيم والمهارات على اعتبار أن الإنسان وحدة متكاملة متفاعلة دينامية، وفى المقام الأول يجب أن يتوجه التعليم والتدريب نحو تغيير الذهنية (العمليات العقلية والاتجاهات، والقيم) بالإضافة إلى المهارات والمعلومات.

(١) طلعت عبد الحميد، مرجع سابق. ص ٩٥: ١٠٢.

- وفى ظل تحديات النظام العالمى الجديد وما تفرضه من تحولات اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وفى ضوء الأهداف التى تدور حولها "التنمية البشرية" و"المستدامة" تفرض الأحداث العالمية والمجتمعية أن نتناول قضية محو الأمية والاهتمام بتعليم الكبار فى سياق مجتمعى وليس بمعزل عن التحديات العالمية بما تتركه من آثار على جميع المجتمعات تتفاعل معها تأثيرا وتأثرا.

- ويتخذ تعليم الكبار أكثر من أى وقت مضى طابع الإلحاح، فإزاء التحول الحاصل فى نماذج العمل، وتبدل الحدود بين دورات الحياة البشرية، وإزاء المجتمع المدنى المدعو إلى الإسهام فى دفع التحديات العالمية، يصبح تعليم الكبار من الموضوعات بالغة الأهمية، وتكشف لنا الإحصاءات عن حجم الطلب على تعليم الكبار وعن الاستجابة المتنامية له فى العالم أجمع، وخاصة فى البلدان النامية، وفى الهند، ثمة برنامج واسع لمحو أمية الكبار يغطى نحو ثلاثين مليون شخص، وفى الأكوادور، إن أكثر من ٧٠% من الكبار المستهدفين قد شاركوا فى حملة محو الأمية، وتشير وثائق مؤتمر هامبورج لتعليم الكبار ١٩٩٧، أنه فى ضوء تحديات العولمة وفى ظل الاتجاهات المقبلة للقرن الحادى والعشرين على السلطات الوطنية والإقليمية أن تعمل بأطراد على تشجيع تعلم الكبار والاستثمار فيه، والأمر كذلك لثلاثة أسباب رئيسية:

الأول: أنه لكى يتمكن البلد من المنافسة المجدية فى ساحة التجارة العالمية التى تتسم بدرجة عالية من التنافس، يتعين عليه أن يستغل إلى أقصى حد ممكن كافة الموارد البشرية المتاحة له.

الثانى: أنه سيكون من الضرورى استكمال النقص الراهن فى فرص العمل عن طريق تحصيل المعارف واكتساب المهارات.

الثالث: أن إعادة توزيع فئات الأعمار، ستكثف الطلب على إعادة تدريب الكبار الأعلى سنا للنهوض بمستوى معارفهم ومهاراتهم.^(١) وأنه لم يعد ثمة مجال لدحض مبدأ الحاجة إلى فرص تعليم أفضل للكبار وإتاحة هذه الفرص التعليمية لهم، كى يتمكنوا من توسيع اختياراتهم فى سبيل العيش الكريم وتحقيق السعادة والرضا فى كافة أحوالهم المعيشية.

(١) المؤتمر الدولى الخامس لتعليم الكبار هامبورج ١٤-١٨ يوليو ١٩٩٧، وثيقة عمل أوجه التقدم والإنجازات والمشكلات: استعراض حالة تعليم الكبار منذ ١٩٨٥، مرجع سابق. ص ٣٠.

- ومن الاتجاهات العالمية التي تفرض على المجتمع المصرى المزيد من الالتفاف إلى قضية الارتفاع بعائد جهود محو الأمية، ما يتعلق برسوخ مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، والحاجة إلى تحقيق مزيد من ديمقراطية التعليم. ومن بين الاتجاهات العالمية التي أقرها عقد التسعينات مبدأ "الحق في التعليم للجميع".

وجاء نص الإعلان العالمى للتربية للجميع جوميتين بتايلاند عام ١٩٩٠ بشأن التعليم الأساسى وحاجات التعلم الأساسية: "تشمل هذه الحاجات كلا من وسائل التعليم الأساسية (مثل القراءة والكتابة والتعبير الشفهى والحساب وحل المشكلات). والمضامين الأساسية للتعلم (كالمعرفة والمهارات والقيم والاتجاهات) التي يحتاجها البشر من أجل البقاء ولتنمية كافة قدراتهم، وللعيش والعمل بصورة كريمة، والمشاركة الكاملة فى عملية التنمية، ولتحسين نوعية حياتهم، لاتخاذ قرارات مستنيرة، ولمواصلة التعلم". ويضيف التقرير "أنه يجب توسيع نطاق التعليم الأساسى عبر العالم ليشمل الـ ٩٠ مليون من الكبار الأميين، والـ ١٣٠ مليوناً من الأطفال غير الملحقين بالمدارس، والأطفال الذين يزيد عددهم على المائة مليون، والذين ينقطعون عن الدراسة قبل إتمامها.

وبعد ست سنوات من جوميتين فى عام ١٩٩٦ اجتمعت الأمم المشاركة مجدداً فى عمان بالأردن لاستعراض منجزات نصف عقد مضى وأقر المجتمعون أنه يبقى الملايين من الناس خارج إطار تفاؤل مقررات جوميتين حيث أن قسماً كبيراً منها لم يتحقق بعد التزامات كثيرة لم تلب مع أن موضوع التعليم يحتل المراتب العالية فى جدول أعمال الحكومات الخطابية، حيث ما زال حوالى ١٥٠ مليون طفل تتراوح أعمارهم ما بين ٦، ١١ عام هم خارج المدرسة، بالإضافة إلى ١٥٠ مليوناً قسماً منهم من الراشدين انقطعوا عن الدراسة دون الحصول على المستويات الأساسية للقراءة والكتابة. وأن هذه المسألة ليست وفقاً على البلدان النامية، إذ أن واحداً من أصل خمسة راشدين فى البلدان الصناعية لا يمكنهم قراءة أو كتابة نص بسيط^(١).

وتتمثل الاستراتيجية التي يدعو إليها مبدأ التعليم للجميع فى "تمكين النشء من أن يكونوا متعلمين قبل أن يصبحوا كباراً، مع كفاءة مواصلة تنفيذ مشاريع محو أمية الكبار الجارية واستهلال مشاريع جديدة كلما كان ذلك ممكناً.

(١) المؤتمر العربى الإقليمى حول التعليم للجميع تقييم عام ٢٠٠٠، القاهرة ٢٤-٢٧ يناير ٢٠٠٠، مسودة هيكلية

داكار للعمل: التعليم للجميع: تلبية التزاماتنا، القاهرة، ٢٠٠٠. ص ٦.

واتساقا مع كل ما سبق يصبح الحق فى التعليم نقطة ارتكاز وانطلاق لجميع الدول على اختلاف مستوياتها، كما يسانده إتاحة فرص التعليم للجميع دون تمييز لإتاحة الفرصة للفئات المحرومة، والمهمشة، المستبعدين من فرص إتمام التعليم الأساسى بنجاح وهذا لا يتأتى إلا من خلال التعليم غير النظامى وذلك لتهيئة سبل الوصول والتعلم بمستوى جيد من التعليم الأساسى يقودنا إلى محو الأمية، وتزداد أهمية توفر كفايات أساسية أخرى ومهارات لاستدامة عيش كريم ومستوى تقدم لحياة اجتماعية اقتصادية تتوفر فيها تساوى الفرص المتاحة لكل إنسان. وتصبح قضية محو أمية الكبار لها وزنها فى المجتمع، ويجب أن يتم النظر إليها فى إطار كل الأبعاد والعوامل والقوى سواء العالمية أو المحلية.

ثالثا: الواقع المصرى والتحديات المحلية للارتفاع بعائد محو الأمية:

يواجه المجتمع المصرى فى الآونة الحالية عددا من التحديات المحلية، التى تفرض فى جملتها أن يضاعف من الالتفات إلى القضايا المتعلقة بالارتفاع من عائد جهود محو الأمية، وتحسينه من المنظورين الكمي والكيفي، التى ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بما يجرى فى فصول محو الأمية، أى بالعملية التعليمية أثناء تنفيذ برامج محو الأمية. ومن التحديات المحلية البارزة، التى تتصل بجهود محو الأمية، إلحاح الحاجة إلى التنمية البشرية فى ضوء ظروف المجتمع المصرى الحالية، للحاق بالعصر واقتحام عالم الدول المتقدمة، فى حين أن الأمية لا تزال تشكل عقبة كبرى فى طريق التنمية البشرية، التى أصبحت يقاس من خلالها تقدم ورقى الأمم.

فمنذ عام ١٩٩٠ بدأت منظمة الأمم المتحدة فى التعامل مع مفهوم التنمية البشرية رسميا (مع أول تقرير للتنمية البشرية لها)، وتعرف الأمم المتحدة التنمية البشرية على أساس رفض فكرة أنها تعنى تنمية الموارد البشرية فقط، أى زيادة رأس المال البشرى، حيث أن هذا الفهم يخلط بين الغايات والوسائل. إن الغرض من التنمية البشرية ليس مجرد إنتاج المزيد من القيمة المضافة بغض النظر عن أوجه استخدام تلك القيمة المضافة. وتجنب النظر إلى البشر على أنهم مجرد أدوات إنتاج ورخاء. ولكن يكمن دور رأس المال البشرى فى تعزيز إنتاجية البشر مع تهيئة البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التى تمكن الناس من أن يوسعوا فيها اختياراتهم وأن يستخدموا قدراتهم على نحو مناسب، وتأتى فى مقدمة هذه الخيارات: إتاحة فرص التعليم لاكتساب المعرفة، وأن يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلال، وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى

حياة كريمة، وما لم تكن هذه الخيارات الأساسية مكفولة للبشر أجمعين فإن كثير من الفرص الأخرى سيظل بعيد المنال.

وتشكل التنمية البشرية إن أحسن فهمها المحور الأساسى للتقدم المطرد فى بلد كمصر، فإن مصر تعد بلدا فقيرا ولكنها غنية، إمكانا بالبشر، غير إن هذا الإمكان ما يزال إلى حد بعيد مهتدا، حيث الإحصاءات الرسمية تشير إلى معدلات مرتفعة فى نسبة الأمية حيث ما زال ٣٨,٦% من إجمالى السكان فوق ١٠ سنوات أميين، ويعد فقد التعليم هو الحرمان الأكبر من المشاركة الفاعلة فى المجتمع، حيث التعليم هو لب التنمية البشرية.^(١)

وتبتهت مصر لأهمية الثروة البشرية وجاء فى وثيقة "مصر والقرن الحادى والعشرين" ١٩٩٧^(٢) "يرتبط استشراف القرن الحادى والعشرين واجتياز عقباته بتنمية الموارد البشرية، فقد كان أعظم ما تركه لنا القرن العشرون مفهوم التنمية البشرية، وأصبح الآن من الأسس الثابتة لقياس تقدم المجتمعات ودليلا على اكتساب التنمية مفهوما إنسانيا يجعل الإنسان محور عملية التنمية، فضرورة أن يجنى البشر ثمار التنمية طالما هم صانعوها، وإن مصر إذ تستعين بطاقات المصريين على إحداث النماء وامتلاك عوامل الازدهار والرخاء".

ومن هذه المنطلقات يعد تعليم الكبار ضرورة فى مجتمعنا، ويجب رفع وتعزيز تعليم الكبار من أجل إتاحة الفرصة لمشاركة جماهير الكبار فى التنمية المستدامة لتحسين نوعية الحياة. وفى هذا السياق لكى يتعلم الكبار من أجل تحقيق التنمية لا بد من توافق برامج تعليم الكبار مع متطلبات التنمية على المستوى المحلى والقومى والإقليمى، وأن تشبع هذه البرامج حاجات المجتمع الحقيقية، وأن تتضمن اهتمامات الكبار كما هى فى الواقع، وأن تتعدل وفق برنامج تغذية راجعة.^(٣)

ولقد أكدت الاستراتيجية العربية لمحو الأمية على أهمية تنمية الموارد البشرية إذ أن العنصر البشرى يشكل العامل الفاعل فى دفع حركة التنمية، وأن الاستثمار فى التعليم له مردوداته الإيجابية فى بناء الإنسان والمجتمع مما يستوجب ربط مشروعات محو الأمية للكبار بخطط التنمية الشاملة، واعتبارها جزءا لا يتجزأ منها وذلك من خلال الأجهزة والمؤسسات المعنية وتحريك المنظمات والهيئات المدنية لتسهم فى عملية التنمية.

(١) نادر فرجاني، التنمية البشرية فى مصر رؤية بديلة، المشكاة، القاهرة، ١٩٩٤. ص ٢.

(٢) مجلس الوزراء، مصر والقرن الحادى والعشرون، تقرير رئيس الوزراء، القاهرة، ١٩٩٧. ص ٣٢: ٣٥.

(٣) Rogers A., Adult Learning For Development, London: Cassell Educational Limited, 1992, P. 163- 177.

ولقد تم ترجمة مكونات التنمية البشرية هذه في صورة عدد من المؤشرات أطلق عليها مؤشرات التنمية البشرية، وتم استخدام هذه المؤشرات لقياس مدى تقدم ورقي الدول بترتيب دول العالم أجمع والمقارنة بينها على أساس ذلك، وكان مؤشر معرفة القراءة والكتابة بين الكبار (القرائية) من المؤشرات الأساسية لقياس مدى تقدم الدول النامية ورفيها.^(١٠)

ويأتى تقرير التنمية البشرية ١٩٩٩/٩٨ وعنوانه "المعرفة طريق إلى التنمية" ويشير إلى المعرفة وشأنها في تحسين حياة الشعوب ولا سيما تحسين حياة أشدها فقرا، ومن فهم الكيفية التي يحصل بها الناس والمجتمعات على المعرفة ويستخدمونها أفضل استخدام ويركز بشدة بأنه على البلدان النامية أن تعمل على تطبيق الفجوة المعرفية بينها وبين البلدان المتقدمة ولا يتأتى ذلك إلا بمزيد من الاستثمار في مجال التعليم، وتعزيز دور المؤسسات اللازمة للتصدي لمشاكل المعلومات والاتصالات.

وتأتى مصر لتحل المرتبة رقم ١١٢ في تقرير التنمية البشرية ١٩٩٩/٩٨، ثم تراجعَت إلى المرتبة رقم ١٢٠ في تقرير التنمية البشرية ١٩٩٩ وهي مرتبة غير متناسبة مع مكانتها ولا تليق بالمكانة التي أحرزتها مصر في مجال الإصلاح الاقتصادي. وتفسر التقارير ذلك بأن مصر ما زالت تفتقر للمؤشرات الأساسية للتنمية البشرية حيث ما زال هناك ٣٨,٦% من المصريين أميين وفقا للتعداد الأخير للسكان ١٩٩٦. وهو أكبر مؤشر يضع مصر في المؤخرة (مع مراعاة تفاعل باقى المؤشرات معا تأثيرا وتأثرا). وهذا يعنى أنه لا بد من جهود وبرامج وخدمات أكثر كما وأجود كيفا وفعالية للتنمية البشرية، وضرورة استخدام استراتيجية ومنهج معين لقضايا التنمية البشرية والتي تعتمد أساسا على الإنسان لأن أى نجاح للتنمية لا بد أن يتسع لمفهوم أحدث وأشمل ليقدم مفهوم التنمية الذى يركز على الأبعاد الاجتماعية التى تستهدف أساسا الإنسان، والتركيز على حاجاته الأساسية والعمل على تحقيقها، والمواجهة الشاملة لكل أشكال الفقر والمرض والأمية، والجماعات المهمشة، وسوء التغذية، والبطالة وعدم تكافؤ الفرص، وتبدو جميعها فى تعقد وتشابك وتداخل فى بوتقة واحدة. حيث تؤكد كافة تقارير التنمية البشرية على ضرورة فهم

(١٠) مع مراعاة وجود أدلة مستقلة للتنمية البشرية للجماعات السكانية المختلفة تم التركيز فيها على:

- التفاوتات الواسعة اداخلية بين سكان البلد الواحد (الفروق بين الجنسين- الريف والحضر).
- إدخال تعديلات على المكونات الأساسية لدليل مؤشرات معرفة القراءة والكتابة بين الكبار ومتوسط سنوات الدراسة.
- قياس مستوى المعيشة بواسطة القوى الشرائية استنادا إلى نصيب الفرد من الناتج القومى لكل دولة، وذلك بعد تعديله لمراعاة التكلفة المحلية للمعيشة.

العلاقة المركبة بين المعرفة والتنمية وهو فهم يساعدنا بدوره على استخدام المعرفة استخداماً أفضل في مواجهة التحدي الكبير ألا وهو استئصال شافة الفقر وتحسين حياة البشر.^(١) ولا يتأتى ذلك إلا من خلال إتاحة الفرص المجتمعية لنمو طاقات وقدرات وإمكانات الإنسان إلى أقصى ما تستطيعه وذلك عن طريق المعرفة واكتساب المهارات.

ومن التحديات التي يواجهها المجتمع المصري كذلك الحاجة إلى معدلات مرتفعة في التنمية الاقتصادية فإن العلاقة بين التعليم والاقتصاد حقيقة أكدها رجال الاقتصاد^(٢) منذ أمد طويل عندما أدركوا أهمية تنمية الموارد البشرية، ويؤكد آدم سميث Adam Smith على سبيل المثال، أهمية التربية في مواطن كثيرة من كتابه "ثروة الأمم" وقد أوضح أن "القدرات المكتسبة والنافعة لدى سائر السكان" تعتبر ركناً أساسياً في مفهوم "رأس المال الثابت" عنده. ويؤكد على أن اكتساب مثل هذه القدرات عن طريق رعاية صاحبها في أثناء تعليمه ودراسته أو تدريبه، يكلف دائماً نفقات حقيقية تعتبر رأس مال ثابت ومتحققاً في الواقع في شخصه. كما يؤكد ألفرد مارشال A-Marshall أهمية التربية بوصفها "استثماراً قومياً ويرى أن أبلغ أنواع رأس المال قيمة هو رأس المال الذي يستثمر في الإنسان".

- وفي هذا السياق يتضح ضرورة ربط مشروعات محو الأمية بخطط التنمية الاقتصادية على أساس ما يمكن أن تتيحه مشروعات محو الأمية من قوى بشرية متعلمة لرفع مستوى الإنتاج كماً وكيفاً. فإن العامل الحاسم في التربية يرتبط بالعمل وما يتطلبه من قوى بشرية مدربة تستوعب متطلبات العمل من مهارات ومعلومات وعلاقات ونظم واتجاهات وقيم.

وقد بينت نتائج الدراسات التي أجريت في هذا الميدان^(٣) أثر الأمية السلبى على إنتاجية العمال، ومن هذه الدراسات الدراسة التي قام البروفسور ستروميلين حول أثر التعليم على إنتاجية العمال، التي تبين منها أن فئة العمال الذين تلقوا تعليماً عاماً "محيث أميتهم" قد زادت إنتاجيتهم بدرجة ملحوظة بالمقارنة بزملائهم الأميين، عى الرغم من أن المجموعتين قد نالتا نفس التدريب المهني أثناء العمل. كما قام أحد الباحثين في الهند بدراسة حول أثر أنواع التعليم المختلفة: على

(١) البنك الدولي، مرجع سابق. ص ص ١ : ٢.

(٢) مصطفى عبد الرحمن درويش، مشكلة الأمية في مصر، الإسراء، القاهرة، ١٩٩٧. ص ص ١٩ : ٢١.

(٣) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، محو الأمية وخطط التنمية الشاملة، ندوة خبراء لدراسة كيفية الربط بين خطط وبرامج محو الأمية ومشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تونس، ١٩٩٨.

إنتاجية الأفراد، حيث أوضحت هذه الدراسة أن نسبة الزيادة فى دخل غير الأميين (الذين محيت أميتهم) تزيد عنها عند الأميين، وتبين من نتائج هذه الدراسة العلاقة الإرتباطية الموجبة بين التعليم والإنتاجية، واتضح أثر محو أمية الأفراد على إنتاجيتهم.

ولوحظ من نتائج الدراسات التى أجريت فى هذا المجال وجود صلة بين الأمية والجوانب الكمية للتنمية، فهناك علاقة إرتباطية سالبة بين نسب الأمية وبين الدخل القومى، كما توجد علاقة إرتباطية سالبة بين أمية العاملين وبين إنتاجيتهم.

تؤكد تلك الدراسات أهمية العنصر البشرى فى التنمية وأهمية التعليم بالنسبة لتكوين هذا العنصر البشرى، والخلاصة التى تقودنا إليها هذه الدراسات أن محو الأمية بصفة خاصة ضرورة لرفع مستوى الكفاية الإنتاجية للعاملين، الأمر الذى يعد شرطاً أساسياً لتحقيق معدلات عالية من التنمية.

إن الباحثين فى مجال اقتصاديات التربية والتعليم والاقتصاد يؤكدون أن زيادة إنتاجية القوى البشرية ورفع معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية يتم عادة بفعل محو أمية وتعليم العاملين فى القطاعات الإنتاجية والخدمية المختلفة، مهما كان مجال هذه القطاعات أو نوعها خدمياً أو ثقافياً أو صناعياً أو زراعياً حيث أن محو الأمية تزيد من إنتاجية القوى البشرية العاملة أولاً والإنتاجية الكلية فى المجتمع ثانياً، خاصة وأن الإنتاجية البشرية هى محور عمليات الإنتاج والأساس المحرك لمختلف مدخلات الإنتاجية الأخرى، حيث تتوقف الإنتاجية البشرية على حد كبير على المستوى التعليمى والثقافى للقوى البشرية العاملة التى تسهم فيها، فانتشار الأمية والغفلة والجهل بينها يحدد إمكاناتها ويجمد طاقاتها، ويضعف مهاراتها ومستوى إنجازاتها للأعمال المنوطة بها، ويقلل من اهتماماتها بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى ارتفاع نسبة الإهدار فى مدخلات الإنتاجية وبالتالي انخفاض مخرجاتها من سلع وخدمات وبالتالي هبوط الدخل القومى والفردى وتدنى الاستثمارات وقصور التنمية الشاملة فى المجتمع.^(١)

لقد اتضح لنا المردود الاقتصادى والاجتماعى للتعليم ومحو أمية القوى البشرية أما المردود الثقافى فيتضح لنا أن محو الأمية تنقل الأفراد من الغفلة والجهل ومحدودية المعرفة إلى حالة الوعى والتبصر والمعرفة واتساع دائرة التفاعلات والفعاليات والحركة الواسعة والفكر الصائب.

(١) المرجع السابق، ص ٤٠.

ومن التحديات التي يواجهها المجتمع المصري كذلك، ما يتعلق بالحاجة إلى الارتفاع بالمستوى الثقافي للأفراد لما له من قيمة كبيرة في التنمية الاجتماعية، ومحاربة العادات ذات الآثار السلبية على معدلات التنمية. وليست جهود محو الأمية بعيدة عن مثل هذه التحديات على أساس أن محو الأمية لدى الكبار لها مردود تنموي بالنسبة للأفراد والمجتمع من الجانب الاقتصادي، كما أن لها مردوداً تنموياً من الجانب الاجتماعي، حيث تعمل على إزالة الكثير من التقاليد البالية والمعتقدات الفاسدة والاتجاهات السلبية لدى السكان والتي من شأنها أن تعرقل حركة النمو الاقتصادي وتعيق مسيرتها.

إن التعليم يسهم في تنمية القوى العاملة بصورة مستمرة وموزعة، فالتعليم يساعد على تنمية المعرفة والقدرة على التكيف لدى الفرد، وكل من المعرفة والتكيف يساعد الفرد على التقدم في عمله باستمرار، كما يسهم التعليم في رفع مستوى طموح العمال وآمالهم وفي تكوين الاتجاهات الصحيحة نحو أنفسهم، ونحو عملهم، ونحو رؤسائهم أو مرءوسيتهم ونحو المجتمع ككل. وكل هذه الجوانب تساعد على إعداد الإطار العام الفكري والاجتماعي لتنمية القوى العاملة وتوجيهها^(١)، وغالباً ما يؤدي انتشار الأمية إلى خطر الفراغ الفكري حيث يعجز الأمي عن مواكبة العصر، ويعجز السلوك الإنساني للغالبية الأمية من السكان عن إفراز نمط ثقافي حديث فيتخبط الأفراد بين التشتت بموروثات بالية من الخرافات وبين مفاهيم خاطئة للتقدم والرقى كالانحلال والعنف وهجر القيم الدينية الخلاقة والتردى في مصيدة الإجرام والمخدرات.

في هذا الصدد يجب النظر إلى التعليم ومحو الأمية ليس باعتبارهما حقاً من حقوق الإنسان فقط بل ضرورة له ولمجتمعه على حد سواء، فالتعليم هو وسيلة المرء إلى النضج الشخصي والاجتماعي، وأن التعليم هو المفتاح إلى تحقيق "القدرة على التكيف مع المتغيرات المجتمعية والتي أحدثتها التغيرات التقنية الهائلة والتقدم المذهل في المعرفة"^(٢).

إن تناول قضية محو الأمية في المجتمع المصري لا يمكن أن تتم بمعزل عن القوى والعوامل العالمية المؤثرة في هذا المجال، وأيضاً القوى والعوامل المجتمعية المحلية التي يتحرك فيها المجال، حيث أن من الصعب عزل العوامل العالمية عن المحلية، فطبيعة الحال

(١) محمد منير مرسى، الاتجاهات الحديثة في تعليم الكبار، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٧. ص ٤٠.

(٢) نادية جمال الدين، ومحمد سعيد هيكل، الاحتياجات التعليمية للمرأة الريفية المصرية، بحث حالة بقرية

"البراهمة والقلعة مركز قفط، محافظة قنا، اليونيسف، القاهرة، ١٩٨٩. ص ١٢: ١٣.

تعنى "التعقد"^(١): حيث ما يزخر به الواقع من علاقات وتشابكات ولا يقين، مع الاجتهاد فى التعبير عنها، وما تنطوى عليه من ديناميات لا خطية، قد تسفر فى بعض الأحيان عن أزمات، وذلك لا يتم إلا من خلال محاكاة الواقع، لتبرز أهمية ودواعى الاهتمام بمحو الأمية فى مجتمعنا المصرى مع التركيز على محو أمية الكبار الذين يقع على عاتقهم عبء مسيرة التنمية.

وتشير الدراسة الحالية إلى الواقع المصرى للجهود المبذولة فى مجال محو الأمية، لبيان الحاجة إلى تحسين العائد المرجو من العملية التعليمية بفصول محو الأمية، وهذا لن يتأتى إلا بتحديد المعوقات التى تظهر أثناء التنفيذ، والإفادة منها عن طريق التغذية الراجعة ووضع السبل للتغلب على تلك المعوقات.

وعند دراسة الواقع المصرى للجهود المبذولة فى مجال محو الأمية تتناول الدراسة الحالية النقاط التالية:-

- الإطار العام للحملة القومية لمحو الأمية وتعليم الكبار.
 - حجم الأمية فى المجتمع المصرى.
 - الأمية من خلال السياق المجتمعى.
 - معوقات محو الأمية فى المجتمع المصرى.
- وسيتم تناول كل منها كالتالى:

- الإطار العام للحملة القومية لمحو الأمية وتعليم الكبار:

لقد بذلت الجهود لمواجهة مشكلة الأمية باعتبارها قضية مصير وحياة، ووجهت حملات عديدة، وأنشئت مؤسسات عدة لمكافحة الأمية فى تاريخ مصر الحديث، وكان العائد منها ضعيفا. ومع نهاية القرن العشرين احتل التعليم والتعلم مكان الصدارة فى السياسات التربوية للدول المتقدمة جمعاء، ولم تكن مصر بمعزل عن هذا الفكر التربوى، فقد بدأت نقلة نوعية فى مواجهة مشكلة الأمية من خلال التعليم غير النظامى. فقد أصدر رئيس الجمهورية فى سبتمبر ١٩٨٩ إعلانا باعتبار العشر سنوات (١٩٩٠ - ١٩٩٩) عقدا لمحو الأمية وتعليم الكبار، وتنفيذا لهذا الإعلان، يتطلب فى تكامل منطقى راجح، أن تتكاتف كافة الجهود من الجهات الحكومية، والمدنية، ومن جميع التنظيمات الحزبية والسياسية ومن جميع القطاعات

(١) منتدى العالم الثالث، أوراق مصر ٢٠٢٠، الأسس النظرية والمنهجية لسيناريوهات مصر ٢٠٢٠، العدد (٤) يوليو، مكتب الشرق الأوسط، القاهرة، ١٩٩٩.

والأفراد أن تعمل متكاتفه بروح المسؤولية على سد منابع الأمية بتحقيق الاستيعاب الكامل فى التعليم الأساسى. وتنظيم حملة قومية شاملة تهدف إلى القضاء على الأمية، وتوفير المهارات الأساسية لدى الأفراد وغرس قيم العمل والإنتاج والقيم الثقافية والأخلاقية من أجل رفعة الوطن وتحقيق أهداف التنمية.

وفى ضوء الإعلان تم وضع خطة لحملة قومية لمكافحة الأمية فى فبراير ١٩٩٠، أعضها المجلس الأعلى لتعليم الكبار ومحو الأمية، وهو الجهة المنوط بها مسئولية التخطيط والتنفيذ لبرامج محو الأمية فى ذلك الحين، وذلك بهدف القضاء على الأمية بحلول عام ٢٠٠٠، وقد اعترضت الحملة بعض العقبات مما اقتضى إصدار قرار جمهورى بالقانون رقم (٨) لعام ١٩٩١ فى شأن محو الأمية وتعليم الكبار، إلى جانب مشروع قرار بتنظيم الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار، وإنشاء الجهاز التنفيذى لمحو الأمية وتعليم الكبار، وتتولى الهيئة مسئوليات وضع الخطط وبرامج محو الأمية وتعليم الكبار، ومتابعة تنفيذ هذه الخطط والبرامج، والتنسيق بين الجهات المختلفة التى تشترك فى تنفيذ الحملة القومية لمحو الأمية والتى تستغرق من عام ١٩٩٢ - ٢٠٠١ من خلال فروعها فى جميع المحافظات، كذلك تقييم العمل من أجل تلافى أى سلبيات وحل المشكلات أثناء العمل وتنفيذ الخطة، كما تتولى الهيئة إعداد المناهج وتوفير الكتب والإمكانات المادية والبشرية اللازمة لحجم العمل، وتوفير التمويل اللازم المناسب، وإنشاء صندوق مركزى للتمويل وصناديق لتمويل برامج محو الأمية بالمحافظات.

وبصدور تشريع جديد (٨) لسنة ١٩٩١ لتلافى سلبيات التشريعات السابقة ويحقق فعالية التشريع، ويقصد بمحو الأمية فى حكم هذا القانون تعليم المواطنين الأميين للوصول بهم لمستوى نهاية الحلقة الأولى من التعليم الأساسى، ويقصد بتعليم الكبار إعطائهم قدرًا مناسبًا من التعليم لرفع مستواهم الاجتماعى والمهنى لمواجهة المتغيرات والاحتياجات المتطورة لمجتمع وإتاحة الفرصة أمامهم لمواصلة التعلم فى مراحلهم المختلفة. وقد أعطت خطة الحملة القومية لمحو الأمية الاهتمام والأولوية للأصغر سنا، وللبنات المحرومة وبخاصة النساء، وسكان الريف والبيئات الحضرية الفقيرة وذلك بإلزام جميع الأميين فى الفئة العمرية (١٥-٣٥) سنة بالالتحاق بفصول محو الأمية. وتشجيع الأميين الذين هم أكبر من ٣٥ سنة على الالتحاق بفصول محو الأمية، وإتاحة الفرص التعليمية لهم.

ومن حيث مراحل العمل، اعتبرت الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار سنة (٩٢-١٩٩٣) مرحلة الإعداد ثم إلحاق الأميين بالفصول بمعدل متزايد ابتداء من عام (١٩٩٤/٩٣) وحتى (٢٠٠٠-٢٠٠١) وهى مرحلة التنفيذ ثم تأتى مرحلة التصفية عام (٢٠٠١-٢٠٠٢) ويتم فيها تصفية الجيوب التى لا يزال فيها بقايا أمية. وتشير معظم الوثائق المعنية بتقدير

حجم مشكلة الأمية فى المجتمع المصرى إلى تنامى وتطور جهود محو الأمية ولكن ليس بمستوى الطموحات، فخطر الأمية ما زال متفاقما رغم الجهود الطويلة المبذولة، ويتضح ذلك من خلال عرض حجم مشكلة الأمية فى مصر والتطور لأعداد الأميين ومعدلاتهم.

- حجم الأمية فى المجتمع المصرى:

تشير دراسة البيانات الإحصائية المتاحة والإسقاطات المتعلقة بها إلى أنه إذا لم تتوجه الجهود المكثفة إلى ما من شأنه تغيير هذا الوضع، فمن المتوقع أن يرتفع عدد الأميين إلى أرقام مزعجة، حيث أن المزاعم الشائعة المدمجة ضمنا بما يمكن أن نسميه أيديولوجية وطنية ودولية تساعد على مواصلة الدعم السياسى والاجتماعى للعمل فى مجال محو الأمية. لكن إن غياب البراهين القوية التى تدعم الافتراضات المسبقة بمحو الأمية بحلول عام ٢٠٠٢ يجب أن تكون مصدر قلق، إذا استمرت أعداد الأميين فى الزيادة كما تشير إليها الإحصاءات والتقارير الرسمية.

يوضح الجدول التالى تطور أعداد ونسبة الأمية فى مصر خلال التعدادات الرسمية للسكان (١٠ سنوات +) على مدى العقود الستة الماضية.

جدول (١)

تطور أعداد ومعدلات الأمية فى مصر ١٠ سنوات فأكثر

على المستوى القومى^(١)

سنة التعداد	إجمالى عدد الأميين +١٠	النسبة الإجمالية
١٩٣٧	٩,٨٨٥,٢٨٠	٨٥,٢%
١٩٤٧	١٠,٤٠٧,٩٧٢	٧٤,٥%
١٩٦٠	١٢,٥٨٧,٦٨٦	٦٩,٧%
١٩٦٦	١٣,٣٧٣,٠٠٠	٦٣%
١٩٧٦	١٥,٠٩٤,٠١٥	٥٦%
١٩٨٦	١٧,١٤٧,٥٩٧	٤٩,٤%
١٩٩٦	١٧,٣٤٧,٧٤٥	٣٨,٦%

ويتضح من الجدول:

- ارتفاع الأعداد المطلقة للأميين وتزايدها تزايدا مطردا.
- انخفاض نسبة الأمية يستمر بمعدلات بطيئة.

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والسكان، نتائج التعدادات السكانية.

- إن المعنى الذى تحمله الأرقام والمقارنة فيما بينها يثير الفزع، ونحن لا نقلل من شأن الجهود المبذولة، ولكن أن الواقع كما تفصح عنه الإحصاءات يشير إلى أن مردود هذه الجهود تعبر عن تحدى ضخم بالنسبة لسير الحملة القومية لمحو الأمية واقتراب عام ٢٠٠٢، كما هو مخطط، حملة غنية بالإمكانات، محكمة التنسيق ويجرى متابعتها وتقييمها بدقة. وعلى النقيض فى التنفيذ الفعلى جهازاً تنفيذياً تعوزه الإمكانيات، ولا يلقى تعاوناً فعالاً من كل الجهات المعنية المحددة فى الإعلان، لا ينتظر منه إلا تحقيق مدى محدود من النجاح.

ويشير فى هذا المضمار نادر فرجاني^(١) "أنه فى غياب مستوى أعلى بكثير من الدعم الحكومى، والمجتمعى بوجه عام يصعب محو الأمية فى مصر، على مستوى مقبول من الجودة، فى المستقبل المنظور".

ولقد أشارت إحدى وثائق الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار (١٩٩٧) أنه وفق معدل التناقص النسبى الذى تشير إليه التعدادات الرسمية لأعداد ومعدلات محو الأمية فى مصر، نحتاج إلى ٧٠ عاماً للقضاء على الأمية، وإلى ٨٥ عاماً بالنسبة للإناث.

ويمكننا فى المقابل التركيز على مؤشرات نسبة الأمية طبقاً لتعداد السكان عام ١٩٨٦ حيث بلغت ٤٩,٤ وكان عدد الأميين من سن عشر سنوات فأكثر ١٧,١٤٧,٥٩٧، وفى عام ١٩٩٦ بلغت ٣٨,٦% وبلغ عدد الأميين من سن عشر سنوات فأكثر ١٧,٣٤٧,٧٤٥ مليوناً، أى بمعدل انخفاض قدره ٠,١% سنوياً.

وتشير وثائق الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار أن نسبة الإنجاز إلى المستهدف تحقيقه من الحملة القومية لمحو الأمية (٩,٧٩٢,٨٠٠) وصل فى المتوسط إلى ٣٢,٧٥% حيث أن المستهدف منذ بدء الحملة ١٩٩٤/٩٣ وحتى عام ١٩٩٨/٩٧ هو محو أمية ٥,٥٢٢,٦٠٠ وقد تم محو أمية ١,٨٠٨,٨٩١ أمى منهم. وهذا يعنى تراكم أعداد الأميين.

وتشير أحدث دراسة حول تقويم الوضع الحالى لمحو الأمية عام ٢٠٠٠^(٢) إلى ارتفاع نسب التسرب فى فصول محو الأمية بالنسبة لجميع المحافظات والتي تبلغ فى المتوسط ٣٠% وهى نسبة كبيرة تعطى مؤشراً بأن ما يقرب من ثلث المقيدى بفصول محو الأمية يتسربون خلال حضورهم البرنامج، وأنه لا بد من اتخاذ الإجراءات اللازمة للاحتفاظ بهم بفصول محو الأمية واستكمالهم البرنامج بمعرفة ودراسة الأسباب التى تجعل الأميين يتسربون.

(١) نادر فرجاني، محو الأمية وتعليم الكبار فى مصر "المقارنة بين الغايات الوسائل، أوراق غير منشورة، القاهرة، ١٩٩٧. ص ٩.

(٢) عبد الله بيومى، تقويم الوضع الحالى لمحو الأمية، مرجع سابق. ص ١٧٧.

وإذا استمر هذا المستوى من الإنجاز الكمي، ناهيك عن مسألة الكيف، فإن عام ٢٠٠٢ لن يشهد القضاء على أمية العشر ملايين الذين تستهدفهم الخطة من جملة الأميين. وهذا يعنى استمرار وصمة الأمية فى مصر، وأن حجم الأمية بالمجتمع المصرى ضخيم، وإذا استقرأنا الإحصاءات الدولية^(١): "حيث يقدر عدد الأميين اليوم فى الدول العربية بحوالى ٦٨ مليوناً، رغم ما بذل من جهود فإن ربع هؤلاء نجده فى دولة واحدة: مصر ١٧ مليوناً، وأنه فى معظم هذه البلدان تتصاحب الأمية مع الحجم السكانى ونسبة نموه العالية، والفقير وتمركز نسبة كبيرة من السكان فى الريف".

– الأمية من خلال السياق المجتمعى:

لا يمكن النظر لمشكلة الأمية وتزايد أعداد الأميين فى المجتمع المصرى بمعزل عن السياق المجتمعى، حيث تدل الشواهد بتداخل العوامل المجتمعية وتشابكها لينتج عنها المزيد من أعداد الأميين خاصة فى العقدين الأخيرين وتمثل تلك العوامل فى الزيادة السكانية، الفقر، وزيادة تكلفة التعليم، وزيادة عمل الأطفال، وسوء الأحوال المعيشية فى الريف بوجه خاص، وتدنى الإقبال على تعليم الإناث، عدم تحقيق الاستيعاب الكامل للأطفال فى سن الإلزام، ونسب التسرب من التعليم الابتدائى، هذا بالإضافة إلى أعداد المرتدين للامية فور تحررهم منها، ذلك أن المتحررين من الأمية نادراً ما تكون لديهم فور تخرجهم من صفوف محو الأمية القدرة على الانطلاق مباشرة إلى العالم الحقيقى للمعلومات المطبوعة فى شتى مجالات الحياة، فضلاً عن تردى نوعية التعليم الابتدائى خاصة لمن يتركون الدراسة عند نهاية المرحلة الابتدائية ولا يحتفظون بالمهارات الأساسية التى يحتاجون إليها لممارسة أدوارهم كمواطنين منتجين فى المجتمع.

كل هذه العوامل فى مجملها وفى تشابكها وتعددها تزيد من تفاقم مشكلة الأمية بالمجتمع المصرى، وتمثل تحدياً للتنمية المتواصلة التى ننشدها، وللعدالة الاجتماعية ولنوعية الحياة مما يزيد من صمود مشكلة الأمية أمام كل الجهود التى تبذل.

تعتبر مصر بلداً يعانى من مشكلة سكانية فإن معدل النمو السكانى يتزايد، ولا يتناسب مع النمو الاقتصادى للموارد المتاحة ويترتب على ذلك انخفاض مستوى معيشة الأفراد، وتمثل أبعاد المشكلة السكانية فى الدول النامية عادة فى تدنى خصائص السكان أى انخفاض

(١) المؤتمر العربى الإقليمى حول التعليم للجميع تقييم عام ٢٠٠٠، القاهرة. ٢٤-٢٧ يناير ٢٠٠٠، مشروع إطار للعمل العربى من أجل تأمين حاجات التعلم الأساسية فى الأعوام ٢٠١٠-٢٠٠٠ القاهرة، ٢٠٠٠.

المستوى التعليمى والصحى، وانخفاض الدخل، والبطالة، وهذا ما تعاني منه بلدا نامية كمصر مما يؤكد وجود علاقة تبادلية بين المشكلة السكانية والامية.

وبالمقارنة بين إحصاء تعداد السكان عام ١٩٨٦ و عام ١٩٩٦ نجد أن الإجمالى العام لتعداد السكان عام ١٩٨٦ بلغ ٥٠,٥ مليوناً وفى عام ١٩٩٦ بلغ ٦١,٤٥ مليوناً، وذلك مع انخفاض معدل الزيادة الطبيعية من ٢,٨% عام ١٩٨٦ إلى ٢,٢% عام ١٩٩٦، إلا أن تقرير البنك الدولى للتنمية فى العالم ١٩٩٩ يشير إلى أن توقع السكان عام ٢٠١٥ سيصل إلى ٩٢ مليوناً.

وعلى الرغم مما أحرز من تقدم فى ميدان محو الامية والذى يعكس انخفاض نسبة الامية، إلا أن هناك زيادة فى عدد الأميين وهى زيادة متمشية مع الزيادة فى عدد السكان، وهذا معناه أننا لو سرنا بهذا المعدل فلا نتظر أن تمحى الامية قبل ٤٢ سنة، وهذا إذا افترضنا أن عدد الأميين ثابت، وهو افتراض غير سليم، نتيجة الزيادة فى عدد السكان^(١).

إن انخفاض المستوى المعيشى لنسبة عالية من سكان مصر يترتب عليه العديد من الأمور التى تؤثر على حال التعليم، ويشير تقرير البنك الدولى عن مؤشرات التنمية فى العالم لعام ١٩٩٩ عن وضع الفقراء فى مصر إلى^(٢): سكان تحت معدل ١ دولار يومياً ٧,٦%، وسكان تحت معدل ٢ دولار يومياً ٥١,٩%^(٣) وبالطبع يعانى هؤلاء الفقراء الحرمان من فرص التعليم، ويصبح حق التعليم هو حق للقادرين فى ظل ارتفاع تكلفة التعليم. وتتراكم الدلائل على أن ارتفاع تكلفة التعلم، تنفيذاً لمبدأ استعادة التكلفة Cost recovery يشكل عبئاً متزايداً على ميزانية الأسر الفقيرة التى تعاني ارتفاع تكلفة المعيشة، بوجه عام، والنتيجة هى إعاقة الالتحاق بالتعليم حتى الابتدائى، خاصة بالنسبة للبنات، بالإضافة إلى وجود مؤشرات قوية على أن العائد الاجتماعى والاقتصادى على التعليم سالب أو شبه منعدم خاصة عند انخفاض المستوى الاقتصادى والاجتماعى للأسر. وفى منظور آخر، تدل نتائج البحوث على أن عدم الالتحاق بالتعليم الأساسى هو أهم محدد لعمل الأطفال كبديل مجز للتعليم الأساسى.

(١) شكرى عباس، نحو رؤية استراتيجية لتعليم الكبار فى الوطن العربى - الدواعى والمنطلقات والأهداف، مؤتمر الإسكندرية السادس - تعليم الكبار وتحديات العصر ٢٦-٢٩ نوفمبر ١٩٩٤، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، والجهاز العربى لمحو الامية وتعليم الكبار، الإسكندرية، ١٩٩٤. ص ٦: ٩.

(٢) سكان تحت خط ١ دولار أو ٢ دولار فى اليوم: النسبة المتوية للسكان الذين يعيشون على أقل من دولار أو اثنين فى اليوم حسب أسعار عام ١٩٨٥ الدولية المعدلة على أساس تعادل القوة الشرائية، مع الأخذ فى الاعتبار أن مستوانا الدراسة ٩١-١٩٩٩.

(٣) البنك الدولى، مؤشرات التنمية فى العالم ١٩٩٩، مرجع سابق.

إن عامل الفقر هو الدافع الأساسى لخروج الأطفال إلى العمل حيث تخرج بهم الأسر إلى سوق العمل، وترتبط معدلات الكسب العالية بالانقطاع عن التعليم. وتشير الدراسات فى هذا الشأن أنه يمثل كسب الأطفال العاملين حوالى ربع الكسب الكلى من العمل فى أكثر من عشر الأسوة المصرية التى يعمل أطفالها خارج السياق الأسرى، أى أن حوالى ٥٠ ألف أسرة تقريبا يعتمدون بشكل شبه كلى على كسب أطفالهم العاملين من عملهم، وعلى هذا تشكل الظروف الاقتصادية للأسر المصرية عامل من عوامل زيادة عدد الأميين بالمجتمع المصرى. وفى دراسة أخرى حول عمالة الأطفال (١٩٩٨)، تشير الدراسة أن عدد الأطفال العاملين فى المرحلة العمرية من ٦ - ١٤ سنة يبلغ ١,٤ مليون طفل، وأن ٢٦% من هؤلاء الأطفال لم يلتحقوا أصلا بالتعليم، ونسبة المتسربين منهم من التعليم تصل ١٩%^(١). وأظهرت الدراسة المسحية للرسوب والتسرب فى التعليم الأساسى والتى أعدها سعيد جميل^(٢) ١٩٩٨ نتائج العديد من الدراسات والبحوث الميدانية التى تناولت ظاهرة التسرب من المرحلة الابتدائية التى برهنت على أن الأوضاع الاقتصادية والمستوى المعيشى المتدنى للأسرة، وارتفاع نسبة الإعالة- على أساس أن كل فرد من أفراد قوة العمل فى مصر يعول إلى جانب نفسه ٢,٣ من الأفراد الخارجين عن قوة العمل- تشكل الدافع الرئيسى لتسرب الأبناء من المدرسة والزج بهم فى سوق العمالة. إن المدخل لعلاج ظاهرة عمالة الأطفال كتحدى مجتمعى له عدة مسارات منها ما هو اقتصادى ومنها ما هو اجتماعى وما هو ثقافى ولا يمكن فصل هذه المسارات بعضها عن بعض لأنه مدخل شديد التعقيد، كما يمس نظام التعليم ومدى إمكانية استيعابه للأطفال الذين يصلوا إلى سن الإلزام وجميعها إشكاليات مجتمعية تزيد من رصيد الأمية.

وعلى الرغم من الجهود الضخمة فى مجال إصلاح حال التعليم الأساسى فى السنوات الأخيرة، إلا أنه لم يتمكن من تحقيق الاستيعاب الكامل لجميع الأطفال فى سن الإلزام. وتشير إحصاءات وزارة التربية والتعليم إلى أن نسب الاستيعاب والتقىيد الصافى فى المرحلة الابتدائية لم تحقق الإلزام الكامل كما يوضحه الجدول التالى:

(١) ناهد رمزى، ظاهرة عمالة الأطفال فى الدول العربية، نحو استراتيجية عربية لمواجهة الظاهرة، المجلس العربى للطفولة والتنمية، القاهرة، ١٩٩٨. ص ٣٠، ٣١.

(٢) سعيد جميل، الرسوب والتسرب فى التعليم الأساسى، دراسة مسحية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة، ١٩٩٨.

جدول (٢)

نسب الاستيعاب والقيود الصافي في المرحلة الابتدائية في الأعوام من ١٩٩٨/٩٣ (١)

السنة الدراسية	نسبة الاستيعاب الصافي %	نسبة القيد الصافي %
١٩٩٣/٩٢	٧٥,١٢	٨٣,٤٤
١٩٩٤/٩٣	٧٨,١٢	٨٥,٨١
١٩٩٥/٩٤	٨٠,١٧	٨٨,٠٩
١٩٩٦/٩٥	٨٢,١١	٩١,١٢
١٩٩٧/٩٦	٨١,٤٧	٩١,٨٨
١٩٩٨/٩٧	٧٥,٨٩	٩٠,٧٢

- من الجدول السابق نجد أن متوسط الاستيعاب السنوي ٧٨,٩%.
- وبحساب عدد التلاميذ الملتحقين بالصف الأول الابتدائي وهم في المتوسط ١,٣٥٠,٠٠٠ تلميذ، نجد أن عدد الذين لم تستوعبهم المدارس، وبالتالي لا يلتحقون بأي نوع من التعليم ويصبحون في عداد الأميين الصغار يقدر عددهم سنويا بـ ٢٨٥,٠٠٠ تلميذ.
- وبعد ست سنوات منذ بدء الحملة القومية لمحو الأمية أصبح لدينا ١,٧١٠,٠٠٠ طفل في عداد الأميين.
- سيصبح هذا العدد ٢,٢٢٨,٠٠٠ طفلا أميا في عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ وهو عام انتهاء الحملة القومية لمحو الأمية. وهذا يتطلب جهدا مضاعفا من وزارة التربية والتعليم لتدبير الوسائل لمحو أمية هؤلاء الأطفال، وإيجاد نوع من التعليم الموازي لهم- قبل أن ينخرطوا في عداد الأميين الكبار (+١٥).
- كما تشير التقارير والإحصاءات الرسمية إلى عدد الأطفال الذين لم يلتحقوا بالتعليم الابتدائي في الفترة من العام الدراسي ٨٥/٨٦ إلى ٩٢/٩١ وهو عام بدء الحملة القومية لمحو الأمية كالتالي:

(١) عبد الله بيومي، تقويم الوضع الحالي لمحو الأمية، مرجع سابق، ص ١٥٢.

جدول رقم (٣)

عدد الأطفال الذين لم يلتحقوا بالتعليم الابتدائي في الفترة من ١٩٨٦/٨٥ إلى ١٩٩٢/٩١ (١)

العمر عند بداية الحملة	عدد الذين لم يلتحقوا بالصف الأول الابتدائي	عدد الملحقين بالصف الأول الابتدائي	عدد الأطفال في سن السادسة (الإلزام)	العام الدراسي
١٤	١٠٥٣١١	١,١٣٨٦٨٩	١,٢٤٤٠٠٠	٨٦/٨٥
١٣	٦٤٠٣٠	١,٢١٣٩٧٠	١,٢٧٨٠٠٠	٨٧/٨٦
١٢	١١٦٨٧٣	١,١٩١١٢٧	١,٣٠٨٠٠٠	٨٨/٨٧
١١	١٤٤٧٩٢	١,١٩٤٢٠٨	١,٣٣٩٠٠٠	٨٩/٨٨
١٠	١٣٧٧٦٢	١,٢٣٤٢٣٨	١,٣٧٢٠٠٠	٩٠/٨٩
٩	٩٣٢٤٨	١,٣١٣٧٥٢	١,٤٠٧٠٠٠	٩١/٩٠
٨	١١٦٦٤٥	١,٣٢٣٣٥٥	١,٤٤٠٠٠٠	٩٢/٩١
	٧٧٨٦٦١			إجمالي

من الجدول السابق يتضح أن:

- إجمالي عدد الأطفال الذين لم يلتحقوا بالصف الأول الابتدائي خلال الفترة من ١٩٨٦/٨٥ حتى ١٩٩٢/٩١ بلغ عددهم ٧٧٨٦٦١ طفل، وبمتوسط سنوي يقدر بـ ١١١٢٣٧ طفلاً، ليضاف إلى رصيد الأميين.
- أن عجز المؤسسات التعليمية، لظروف مالية في معظم الحالات عن استيعاب كل الأطفال في سن الإلزام، والظروف الاقتصادية والاجتماعية لكثير من الأسر التي تحول دون إلحاق أبنائهم بالتعليم الابتدائي تمثل رافداً لا ينضب لتغذية مشكلة الأمية بل وتفاقمها.
- ويضاف إلى ذلك أن معدل النمو الحالي للتعليم الابتدائي لا يتناسب مع معدلات الزيادة السكانية سنوياً. (٢)
- ويشكل التسرب من التعليم الابتدائي مشكلة خطيرة، حيث يتراكم أعداد المتسربين سنة بعد أخرى تتجمع أعداد هائلة من التلاميذ المتسربين ليضاف بعد بضع سنوات إلى رصيد الأميين، وتشير الإحصاءات الرسمية أن ظاهرة التسرب لا تزال قائمة وتعمل بشكل مستمر على زيادة رصيد الأمية، ويوضح الجدول التالي أعداد المتسربين من التعليم الابتدائي من العام الدراسي ١٩٨٦/٨٥ حتى ٩٢/٩١ بدء التخطيط للحملة القومية لمحو الأمية وحصر أعداد الأميين.

(١) عبد الله بيومي، تقويم الوضع الحالي لمحو الأمية، مرجع سابق، ص ١٥٠.

(٢) محمد منير مرسى، مرجع سابق، ص ٣٤.

جدول (٤)

أعداد التلاميذ المتسربين من المرحلة الابتدائية من العام الدراسي ١٩٨٦/٨٥ إلى ١٩٩٢/٩١^(١)

العمر مع بدء الحملة	عدد المتسربين	العام الدراسي
١٤ سنة	١٢٥٨١٧	٨٦/٨٥
١٣ سنة	١٢٠٧٠٣	٨٧/٨٦
١٢ سنة	٣٧٩٥٩٣	٨٨/٨٧
١١ سنة	١٧٢٥٤٨	٨٩/٨٨
١٠ سنة	٢١٦٩٤٢	٩٠/٨٩
٩ سنة	٢٠٨٢٨٦	٩١/٩٠
٨ سنة	١٣٤٠٥٨	٩٢/٩١
	١,٣٥٧٩٤٧	إجمالي

ومن الجدول السابق يتضح أن:

- إجمالي عدد المتسربين خلال السبع سنوات السابقة للحملة القومية لمحو الأمية بلغ ١٣٥٧٩٤٧ تلميذ، وبمتوسط سنوي قدره ١٩٣٩٩٢ تلميذ.
- وبإضافة عدد الأطفال الذين لم يلتحقوا بالتعليم الابتدائي إلى عدد المتسربين يكون عدد الأطفال الأميين في الشريحة العمرية ٨-١٤ سنة قبل بدء الحملة القومية لمحو الأمية يقدر بـ: ٢,١٣٦٦٠٨ أمة.
- ويتقدير عدد التلاميذ المتسربين من المرحلة الابتدائية من بدء الحملة القومية لمحو الأمية ١٩٩٣/٩٢ وحتى عام ١٩٩٨ يشير الجدول التالي:

جدول رقم (٥)

أعداد التلاميذ المتسربين من المرحلة الابتدائية من عام ١٩٩٣/٩٢ إلى عام ١٩٩٨/٩٧^(٢)

النسبة	متسربين	مقيدين	العام الدراسي
٣,٠٩	٢١٠١٦٩	٦٧٩١١٢٨	٩٣/٩٢
١,٤٤	١٠١٦٠٨	٧٠٤٩٥٤٩	٩٤/٩٣
١,٢٧	٩٢٨١٩	٧٣١٣٠٣٨	٩٥/٩٤
١,٠٥	٧٨٣٣٥	٧٤٧٠٤٣٧	٩٦/٩٥
,٧٦	٥٦٩٦٧	٧٥٤١٧٣٩	٩٧/٩٦
,٨١	٦٠٩٤٣	٧٤٩٩٣٠٣	٩٨/٩٧
	٦٠٠٨٤١		إجمالي

(١) عبد الله بيومي، تقويم الوضع الحالي لمحو الأمية، مرجع سابق، ص ١٥١.

(٢) المرجع نفسه، ص ١٥٣.

ومن الجدول السابق يتضح أن:

- إجمالي عدد المتسربين من بداية الحملة القومية لمحو الأمية وحتى عام ١٩٩٨ بلغ ٦٠٠٨٤١ طفلا وبمعدل سنوى ١٠٠١٤٠ طفلا.
- ومن المتوقع أن يصل العدد بنهاية الحملة إلى ٨٠٠ ألف طفل.
- إذا أضفنا هذا العدد من المتسربين إلى عدد الأطفال الذين لم يتم استيعابهم بالتعليم الابتدائى فى ذات الفترة (٩٣/٩٢ إلى ٩٨/٩٧)، لوجدنا أنه ما يقرب من ٣,٠٢٨,٠٠٠ طفلا فى سن المدرسة ٨-١٤ سنة أصبحوا فى عداد الأميين.

وقد بينت الدراسات أن الأطفال الذين يتسربون قبل إكمال أربع سنوات من الدراسة بالتعليم الابتدائى يكون لديهم ميل شديد للارتداد إلى الأمية، حيث لا يستطيعون الاحتفاظ بالمهارات الأساسية من القراءة والكتابة والحساب بعد تركهم للدراسة، إن المعدلات المنخفضة لإتمام مرحلة التعليم الابتدائى تعنى فشل النظام التعليمى فى دول عدة فى إمداد الطلاب بالتعليم الأساسى والعملى، وإن الحضور فى حد ذاته لا يضمن تحقيق الإنجاز حتى فى الدول ذات الدخل المرتفع حيث يوجد التسجيل الكامل فى برامج التعليم الأساسى ومعدلات التسرب والإعادة المنخفضة، فإن مستويات الإنجاز تتباين على نطاق واسع، وقد أشار فيلمروبريتشيت (١٩٩٨)^(١) إلى أن الأطفال الذين يفشلون فى استكمال المرحلة الابتدائية يرجع إلى قضية نوعية المدرسة فهى التى تؤثر على القرار بالاستمرار، وفيما يتعلق بالطلب على التعليم فإن الأسرة ربما تمنع أطفالها من المدارس خصوصا الإناث، ويرسلونهم إلى العمل.

وستظل قضية الالتحاق بالمدرسة الابتدائية مشكلة بالنسبة للفقراء والمعدمين فى أى مجتمع، وقد أوضح بحث أجراه البنك الدولى فى كثير من دول جنوب آسيا ووسط وغرب أفريقيا أنه يوجد فرق كبير فى عدد الأطفال الفقراء الذين لم يتم تسجيلهم فى المدارس، ففى بنين على سبيل المثال ٢٦% فقط من الأطفال الذين أكملوا مرحلة التعليم الابتدائى، مقارنة بـ ٨٠% من بين الأغنياء من قرنائهم، وأن تحسين فرص الالتحاق عن طريق المدارس وبقاء الأطفال فيها، هو هدف حيوى، ومن السياسات الجديدة التعليم غير النمطى، وأنه سوف يكون هناك حاجة لإجراءات خاصة لتشجيع تسجيل الإناث والفقراء، وبما أن الآباء الفقراء لا يتقدرون دائما قيمة تعليم أطفالهم، والبعض الآخر يضع فى أولوياته تعليم الذكور دون الإناث، فإن الآباء المتعلمين سيكون لهم دور فى تسجيل وبقاء الأطفال الفقراء فى المدارس، كذلك فإن برامج التغذية المدرسية تؤثر على قرارات الالتحاق بالنسبة للفقراء، كما يجب القضاء على

(١) البنك الدولى، مؤشرات التنمية فى العالم ١٩٩٩، مرجع سابق. ص

العوائق التي تمنع حضور الإناث للمدارس عن طريق تقديم حوافز وتحسين مستوى التعلم، ويعتبر التحدى الحقيقي للمدارس هو تقديم تعليم مناسب يكفى لإبقائهم فى الدراسة وإن السبب الرئيسى الذى يكمن وراء فشل الفقراء فى استكمال التعليم الابتدائى هو ليس فشلهم فى بداية الالتحاق بالمدرسة ولكن فى تسربهم من المدارس ويمثل التسرب السبب من ٦٠ إلى ٩٤% من الحالات التى تفشل فى استكمال تعليمها فى أمريكا اللاتينية وشرق آسيا، ويمثل من ٨٥-٩٠% فى أندونيسيا والفلبين، وإن النوعية الرديئة من التعليم يمكن أن تحطم كل التطلعات للالتحاق بالمدرسة حتى فى حالة وجود الاستعدادات له، وتوجد بعض عوامل أخرى ربما تكون أساسية فى قرار الآباء الفقراء بعدم الاستمرارية بالمدرسة وهى أحجام الفصول الكبيرة، نقص الأدوات، عدم الاكتراث من جانب المدرسين، المباني المتهاكلة، وقد وجد خبراء العمل أن بعض الأطفال يفضلون العمل على تعلمهم لمناهج ليس لها صلة باحتياجاتهم، وأن التأكيد على نوعية التعليم وتأثير المدرسة ليس جديدا، لكن الجديد حقا هو إدراك أهمية نوعية التعليم لتكون ذات أهمية أولى، ويعد التعليم الابتدائى من أول الخطوات الهامة نحو تحسين النتائج التعليمية وقد تساعد الجهود الإصلاحية وبرامج محو الأمية على تصحيح أخطاء الماضى، ولكن التطوير العام فى مستويات التعليم يجب أن يبدأ بالتعليم الابتدائى الذى يعد قلب التعليم الأساسى، وتركز أهداف جومتين ١٩٩٠ على تحقيق التعليم الابتدائى الشامل، أخذت فى الاعتبار أن أكثر الوسائل فاعلية لمحاربة الأمية هو جعل التعليم الابتدائى شاملا وفعالاً، واعتبر تقرير اليونسكو (التعلم ذلك الكنز المكنون) مبدأ الاستبعاد Exclusion من فرص التعليم مناظرا للانتقاص من حقوق الإنسان. وأصدر البنك الدولى حديثاً ورقة بعنوان " التعليم الابتدائى" وهى من الأوراق الرئيسية التى تحدد السياسات وتركز على ثلاثة مخرجات أساسية تمثلت فى:

أ - النسب المتدنية لإكمال المرحلة الابتدائية فى البلدان النامية يقل عدد الذين يكملون المرحلة الابتدائية عن ثلث الذين يلتحقون بالمدارس الابتدائية.

ب- التحصيل المتدنى للتلاميذ الذين ينهون المرحلة الابتدائية لا يكونون قد تعلموا المهارات الأساسية التى ينص عليها المنهاج الوطنى. ويميل التلاميذ فى البلدان النامية إلى تحقيق إنجاز ضعيف سواء بالمقياس الوطنى أو العالمى للإنجاز الإدراكى فى الرياضيات والعلوم وفهم المادة المقروءة. ويكون الإنجاز فى أدنى مستوياته فى الأعمال التى تتطلب من التلاميذ تطبيق المعرفة على المشكلات الجديدة.

ج- الالتحاق غير الكافى، حيث ٦٨% من البلدان النامية لم تحقق هدفها فى الالتحاق الشامل على المستوى الوطنى فى المرحلة الابتدائية، ومعظم أولئك الذين هم خارج المدرسة من البنات، والأطفال الريفيين، وأطفال الفقراء.

لقد بات ظاهرا أن الأمية هي الرصيد السلبي للتعليم الابتدائى، من خلال أعداد الأطفال الذين لم يلتحقوا بالمدرسة، وأعداد المتسربين، والذين أكملوا مرحلة التعليم الابتدائى ومع ذلك ظلوا أميين تقريبا نتيجة مستوى الإنجاز والأداء الضعيف للمدرسة، فإن الأعداد الهائلة لهؤلاء الأطفال المحرومين تعليميا سيظل أخطر تحد فى مجال التعليم فى جميع البلدان النامية من العالم، وتظل مشكلة الأمية أكثر تفاقما فى مجتمعنا وسط هذه التحديات المجتمعية ويتعين على واضعى السياسات وصانعى القرار أن تكون الأولوية بتأمين التعليم الأساسى لجميع الأطفال، ويجب أن يكون التعليم الابتدائى شاملا، ويضمن تحقيق الحاجات التعليمية الأساسية للأطفال. وفى هذا الصدد يشير تقرير البنك الدولى ١٩٩٩ أن على البلدان النامية إجراء إصلاحات فى اتجاهات ثلاث هى:

- ١ - إتاحة الفرص والمشاركة وتقاس من خلال صافى التسجيل فى المرحلة الابتدائية.
- ٢ - البقاء فى الدراسة، ويقاس بمدى التقدم حتى نهاية المرحلة الابتدائية.
- ٣ - الإنجاز، ويقاس بمعدل التعليم: (١)

ولو قدر لجميع الأطفال أن تتاح لهم إمكانية الوصول إلى التعليم الابتدائى الملائم ذى النوعية الجيدة، لأصبحت برامج تعليم الكبار القراءة والكتابة لا ضرورة لها تقريبا، مع مرور الزمن، وذلك لن يتأتى إلا بتجفيف منابع الأمية فى مجتمعنا المصرى. ومن الواضح أنه فى ظل الإطار الإحصائى لمعدلات الأميين، وزيادة أعدادهم، والتعداد العام للسكان، وعجز النظام التعليمى عن استيعاب جميع الأطفال فى سن الإلزام، بالإضافة إلى عدد الأطفال الذين لم يلتحقوا بالتعليم نظرا للظروف الاقتصادية والاجتماعية لأسرهم، والأخذ فى الاعتبار أعداد المتسربين والراسيين الذين يتركون الدراسة وسرعان ما يرتدون للأمية، بالنظر إلى كل هذه المقاييس فإن الأمر يحتاج إلى مزيد من الاهتمام بالعملية التعليمية داخل فصول محو الأمية لتقليل نسبة الهدر أثناء التنفيذ، حيث أن رصد الواقع الحالى للأمية فى مصر والوقوف على حجم المشكلة وتحليل هذا الواقع، إنما يجب أن يوجه ويحدد مجرى العمل فى المستقبل، وعليه يجب تشخيص أسباب التقصير، وتحديد المعوقات التى تحد

(١) انظر إلى:

- وليم. ك. كمنجر، فرانك ب. دال، تطبيق التعليم الابتدائى النوعى فى البلدان التى تمر بمرحلة انتقالية، ترجمة فاروق أنيس جرار، اليونيسف، عمان. ١٩٩٥. ص ٣٨.
- البنك الدولى، مؤشرات التنمية فى العالم ١٩٩٩، مرجع سابق. ص ٣٥-٤٠.
- اليونيسيف، وضع الأطفال فى العالم ١٩٩٩، عمان. ١٩٩٩. ص ٧-١٢.
- اليونيسيف، وضع الأطفال فى العالم ٢٠٠٠، عمان. ٢٠٠٠. ص ٧٢.

من فاعلية العملية التعليمية بفصول محو الأمية أثناء تنفيذ خطة الحملة القومية لمحو الأمية، لمحاولة إيجاد الحلول الممكنة مستقبلاً، ولتلافي تلك المعوقات التي تقلل من حجم الجهود المبذولة للقضاء على الأمية.

- معوقات محو الأمية في المجتمع المصري:

تشير التقارير الرسمية، في مجال محو الأمية إلى وجود العديد من المعوقات التي تحد من شأن الجهود التي تبذل في هذا الشأن، ولا بد من الإشارة إلى أن جميع أقطار الوطن العربي برغم التقدم الذي أحرز في تنفيذ حملات محو الأمية إلا أن المؤشرات تشير إلى إخفاق في تحقيق الأهداف المنشودة نتيجة المشكلات التي تعوق العمل في مجال محو الأمية. حيث يشير التقرير الختامي للاجتماع الإقليمي لوضع خطوط عريضة لخطة عربية للعام الدولي لمحو الأمية والمنعقد في سبتمبر ١٩٨٩^(١) "أن المشكلات والعقبات تمثلت في نقص الموارد، وضعف موازنة المناهج لحاجات الكبار، ونمطية الطرائق المستخدمة وقلة الحوافز المادية والمعنوية للدارس والمعلم، ونقص الكفاية، وتسرب الدارسين، وضآلة الوعي بأهمية مشكلة الأمية، وقلة إسهام القطاعات المختلفة في المجتمع في مجال محو الأمية مما يلقي بالأعباء بصورة تكاد تكون كاملة على عاتق الدولة".

وأعدت اليونسكو دراسة عام ١٩٩١^(٢) حول الأمية في الوطن العربي وأشارت إلى أن "أنشطة محو الأمية في بعض الدول العربية كمصر، مضى عليها أكثر من نصف قرن، وما زالت تكتسى أنشطة محو الأمية بطابع التعليم النظامي، وذلك من حيث التنظيم الدراسي للخطط والمناهج واستخدام الفصول، وتكاليف الكتب، واختيار المدرسين، وأساليب التدريس وأهداف وصيغ التقويم، بالرغم من وجود أدب تربوي خاص بعلم تعليم الكبار".

وفي دراسة قدمت لمؤتمر الإسكندرية السادس لمحو الأمية وتعليم الكبار ١٩٩٤ تشير الدراسة إلى أن الأساليب المتبعة في جهود محو الأمية يغلب عليها الطابع الرسمي، بكل ما يحمله ذلك من أقال بيروقراطية وروتينية وشكلية، وطابع العمل تصبغه لغة التقارير عما تم إنجازه من "أرقام من محبت أميتهم"، أكثر منه "تحقيق إنجاز فعلى يحزر الأميين من أميتهم"، ويتيح لهم المشاركة المستتيرة في عملية تعليمية مستمرة"، وتحدد الدراسة مجموعة عوامل تمثل القيود الرئيسية التي تعرقل جهود محو الأمية وتتمثل في:

- لم تتجسد الإرادة السياسية المؤيدة لتعميم التعليم الأساسي في أغلب البلدان كبرامج عمل

(١) مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، التقرير الختامي للاجتماع الإقليمي لوضع خطوط عريضة لخطة عربية للعام الدولي لمحو الأمية - ٢٥-٢٨ سبتمبر ١٩٨٩، القاهرة. ص ٧.

(٢) سعيد إسماعيل على، تحرير، الأمية في الوطن العربي - الوضع الراهن وتحديات المستقبل، مرجع سابق. ص ١٥٢-١٧٢.

تعتمد على موارد مالية وبشرية كافية.

- ضعف الدافعية إلى تعلم القراءة والكتابة والحساب، فيما بين السكان المستهدفين عموماً.
- محدودية الدعم المقدم للهيئات المسؤولة عن محو الأمية، نظراً للتركيز على التعليم النظامي.

- تقليدية أنشطة محو الأمية، والافتقار إلى التجديد في هذا المجال.

- ضعف المستوى النوعي لبرامج محو الأمية وأساليبها ومواردها التعليمية.

- افتقار البرامج المساندة لحملة ما بعد الأمية إلى الفعالية مما يؤدي إلى الارتداد للأمية مرة ثانية.

- انخفاض مستوى كفاءة العاملين في مجال محو الأمية من معلمين ومسؤولين عن التخطيط والإدارة.^(١)

وتشير دراسة أخرى قدمت في ذات المؤتمر إلى قصور الجهود المبذولة في ميدان محو الأمية ووجود بعض المعوقات التي تحول عن تحقيق الأهداف المنشودة والوفاء بالمطالب الجديدة للفرد والمجتمع، وأن هذا يستلزم القيام بدراسات لتقويم الأداء للجهود المبذولة حالياً لتحديد ما وصلنا إليه من نتائج بطريقة عملية، وتحديد مواطن الضعف، والقصور أو العقبات التي حالت دون تحقيق الأهداف المرجوة.^(٢)

وتشير دراسة قدمت إلى مؤتمر الإسكندرية السادس نوفمبر ١٩٩٤ إلى عثرات طريق أمام الجهود المبذولة في مجال محو الأمية من حيث العملية التعليمية حيث ما يزال محو أمية الكبار في مجتمعاتنا عالية على نظريات التعليم العام وطرائقه ووسائله، حيث يتعلم الكبار بالأسلوب الذي يتعلم به الصغار ابتداء من مكان التعليم (فصول محو الأمية)، ومعلم المدرسة الابتدائية، والمناهج التي تشتمل على كثير من المفهومات والتصورات التي يتعرض لها الصغار، إلى عملية التقويم وإلى شهادة تحرير محو الأمية، وهذا ما توصلت إليه أيضاً نتائج مناقشات الندوة الوطنية حول متطلبات التربية في الوطن العربي لمواجهة مستجدات عام

^(١) محمد جمال نويز، "نحو رؤية استراتيجية لتعليم الكبار في الوطن العربي، الواقع العربي، الصعوبات والحاجات والوسائل وآليات التنفيذ" - مؤتمر الإسكندرية السادس "تعليم الكبار وتحديات العصر" ٢٦-٢٩، نوفمبر ١٩٩٤، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، والجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار، الإسكندرية، ١٩٩٤، ص ١٩.

^(٢) شكري عباس، مرجع سابق، ص ٧ : ٨.

٢٠٠٠ والمنعقدة فى القاهرة عام ١٩٩٦^(١) ومع إعلان رسيفى لوزراء التعليم بالدول التسع بالبرازيل حول مؤتمر التعليم للجميع عام ٢٠٠٠ والذى يضم كلهم من بنجلاديش، والبرازيل، ومصر، والصين، والهند، وإندونيسيا، والمكسيك، ونيجيريا، وباكستان، أدرك ممثلو تلك الدول - ومن بينهم مصر - وجود بعض المعوقات التى تحول دون تحقيق التعليم للجميع وأولها وجود أعداد ضخمة من الأميين، والاعتراف فى الوقت ذاته بخطورة المشكلات التى تعترض التقدم لمحو الأمية لتحقيق مشروع التعليم للجميع والتى تحتاج إلى المواجهة بأسلوب مبتكر وحديث.

وإذا استعرضنا ما أشارت إليه التقارير الرسمية حول المعوقات التى تقابل جهود محو الأمية فى المجتمع المصرى منذ التسعينات^(٢)، بالرغم من أن الجهود المبذولة تعتبر ضخمة وكبيرة فإن النتائج ما زالت متواضعة وعاندها ضئيل حيث تعانى تلك الجهود من مشكلات ومعوقات عديدة تتمثل فى:

- ١- إجماع نسبة كبيرة من الأميين عن الالتحاق ببرامج محو الأمية لعدم وجود الدافعية عندهم.
- ٢ - ضآلة الجهود المبذولة من جانب الأجهزة التخطيطية والتنفيذية فى مجال الدعوة لمحو الأمية.
- ٣ - ضعف إشباع المناهج الخاصة ببرامج محو الأمية للاحتياجات التعليمية المختلفة للأميين بمختلف فئاتهم فضلا عن الأسلوب التقليدى الذى تنفذ به.
- ٤ - عدم إقبال المعلمين على الاشتراك فى جهود محو الأمية وذلك لأسباب، أهمها الضآلة الشديدة للمكافآت المالية المخصصة، وعدم تدريب المعلمين تدريباً مؤثراً فعلاً على أنشطة محو الأمية.
- ٥ - عدم توفر المعلم المؤهل والمتفرغ لمحو الأمية.
- ٦ - عدم الأخذ بنظام الحوافز الإيجابية والسلبية بالنسبة للدارسين والمعلمين.
- ٧ - أن المستوى التعليمى المقرر وصول الدارسين إليه بعد انتهائهم من برنامج محو الأمية، لم يعد المستوى الذى يحفز الدارسين الكبار، كى يلتحقوا بالبرنامج لمحو أميتهم.

(١) صالح عبد العاطى، واقع الأمية فى الوطن العربى، الندوة الوطنية حول متطلبات التربية فى الوطن العربى لمواجهة مستجدات عام ٢٠٠٠، وزارة التعليم، واللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة، ١٩٩٦. ص: ١٤: ١٦.

(٢) المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، الاستبيان الخامس للدورة الثانية والأربعين مقدم للمؤتمر الدولى للتربية جنىف ١٩٩٠، القاهرة، ١٩٩٠. ص ٢.

وفى تقرير إنجازات وأنشطة الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار خلال المدة من عام ١٩٩٢ - ١٩٩٦ حول المشاكل والمعوقات الرئيسية تمثلت فى: (١)

- ١ - مشاكل التمويل، وقصور الاعتمادات المالية.
- ٢ - مشكلة إجهام وتسرب الدارسين من فصول محو الأمية.
- ٣ - مشكلة الارتداد إلى الأمية مرة أخرى.
- ٤ - قصور التنظيمات السياسية عن القيام بدورها فى مواجهة مشكلة الأمية لدعوة الأميين وحثهم على الإفادة من الفرص التى أتاحتها لهم الدولة لمحو أميتهم.
- ٥ - عدم التزام بعض المؤسسات والهيئات العامة (إنتاجية، خدمية) بإعداد برامج لمحو الأمية.
- ٦ - عدم وجود معلم متخصص لتعليم الكبار.
- ٧ - عدم وجود ضوابط صارمة تحاسب الدارسين عند الانقطاع عن الدراسة أو عدم الالتحاق بالفصول.
- ٨ - عدم توفر الحوافز لتشجيع الدارسين على مواصلة الدراسة.

ويشير تقرير الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار فى عام ١٩٩٧ أن من أهم التحديات الداخلية هو الفقد فى مجال محو أمية الكبار، وعليه يجب إيلاء مزيد من الأهمية للبحوث الميدانية المتصلة بمشكلات محو أمية الكبار وخاصة ما يتصل منها ببحوث الفقد وخاصة أن وحدة تكلفة محو أمية الفرد تتزايد فى ظل التضخم المتنامى. (٢)

وإذا أخضعنا ما يشير إليه تقرير الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار للتحليل العلمى والموضوعى، يبرز لنا أن التحدى الحقيقى هو الفقد فى مجال محو أمية الكبار، أى المعوقات الموضوعية التى تعيق تنفيذ برامج الهيئة بفصول محو أمية الكبار، وتؤدى بالتالى إلى إهدار الجهود المبذولة، وإهدار النفقات، وفى نطاق تشخيص المعوقات التى تعترض سير الحملة القومية لمحو الأمية- وهو أمر متوقع بالضرورة فى ظل حملة قومية أن يظهر العديد من المعوقات أثناء مرحلة التنفيذ، التى يجب استكشافها، وتحديدتها من خلال الواقع الميدانى لكافة عناصر العملية التعليمية، وذلك لتلافى تلك المعوقات والتغلب عليها، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال الدراسة العلمية والميدانية وهو ما تستهدف الدراسة الحالية تحقيقه ويتضح خلال فصول الدراسة التالية.

(١) الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار، تقرير إنجازات وأنشطة الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار من ١٩٩٢: ١٩٩٦، القاهرة ١٩٩٦. ص ١٥، ١٦.

(٢) الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار، التجربة المصرية فى تعليم الكبار "الواقع والمستقبل"، المؤتمر التحضيرى الإقليمى لتعليم الكبار، القاهرة ١٩٩٧. ص ٣٨: ٤٤.

كما دلت نتائج العديد من الدراسات والبحوث السابقة فى مجال محو الأمية على وجود العديد من المعوقات^(*) التى تظهر أثناء تنفيذ برامج محو الأمية، وتحد من فعالية الجهود المبذولة. وقد تناولت تلك الدراسات والبحوث المعوقات فى سياق تناول موضوعاتها بطريقة غير مباشرة، ومن جانب آخر يوجد بعض الدراسات والبحوث السابقة التى تناولت معوقات محو الأمية فى المجتمع المصرى بصفة عامة، ولم تتناول أى دراسة منها معوقات العملية التعليمية بعناصرها المختلفة تركيزا على الأداء الفعلى لعملية التعليم- التعلم بفصول محو الأمية وهو ما تتناوله الدراسة الحالية من حيث تناول معوقات العملية التعليمية بفصول محو الأمية بعناصرها المختلفة من الدارسين بفصول محو الأمية، والمنهج بمكوناته من أهداف ومحتوى وطرق وأساليب تدريس، والوسائل التعليمية والتقويم، والمعلم، وبعض العناصر الأخرى التى تؤثر بطريق مباشر أو غير مباشر فى العملية التعليمية من فنون الدراسة وأوقات التدريس، والإشراف الإدارى والتوجيه الفنى-. وتعرض الدراسة الحالية عناصر العملية التعليمية فى الفصل التالى.

(*) أشارت الباحثة إلى تلك الدراسات والبحوث السابقة فى الفصل الأول من الدراسة الحالية بشيء من التفصيل.